



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2005م - العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 02 جمادى الأولى 1426هـ
الموافق 09 جوان 2005 م

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 03

- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية بخصوص مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.
- رد السيد رئيس الحكومة.

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الخميس 02 جمادى الأولى 1426هـ
الموافق 09 جوان 2005 م

أبناء وبنات الجزائر في كل مكان،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
يسرني في بداية كلمتي باسم المجموعة البرلمانية
لحركة مجتمع السلم، أن أتوجه بخالص تمنيات
النجاح لكل أبناء وبنات الجزائر من التلاميذ والطلبة
في مختلف مستويات التعليم والجامعات وهم
يعيشون فترة امتحانات نهاية السنة الدراسية.
كما أجدني مدينا بتقديم جزيل الشكر للسيد رئيس
الحكومة والسادة أعضاء الحكومة على ما يبذلونه من
جهد من أجل تجسيد التزامات السيد فخامة رئيس
الجمهورية التي قطعها على نفسه تجاه الشعب
الجزائري وكان جديرا بنيل ثقة هذا الشعب بشكل
منقطع النظير.

السيد الرئيس،
إننا في حركة مجتمع السلم نثمن عاليا التعاون
بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه وندعم هذا السلوك
الحضاري الراقي في مناقشة قضايا الأمة بشفافية
ومسؤولية مع ممثلي الشعب وفي المؤسسات الدستورية
للجمهورية والاتفاق حول القضايا الكبرى، ونؤكد
حرصنا على استكمال بناء أركان الدولة والدفاع عن
مكتسباتها والحفاظ على ثوابتها وتأكيد هويتها
الوطنية لحماية الأجيال القادمة.

إننا في المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم
نرحب بهذه الفرصة التي يكرسها الدستور، وأتاحها
لنا السيد رئيس الحكومة مشكورا من أجل الوقوف
على النتائج والإنجازات، وهو عنوان هذه الوثيقة
المعرضة للمناقشة، وغايتنا في ذلك تثمين الإيجابيات
وتدعيمها، وإحصاء السلبيات وحصرها والسعي معا
لإيجاد الحلول المناسبة لتلافيها واستدراك نقائصها
وتجاوز مخلفاتها، وهذا مذهب الحكومة نفسها كما
عبرت عنه مقدمة الوثيقة.

السيد الرئيس،

كانت سنة 2004 متوجة بانتصارات 08 أبريل

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه
الحكومي.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وطاقمه
الوزاري الحاضر معنا اليوم، نواصل الاستماع إلى
التدخلات بشأن بيان السياسة العامة للحكومة؛
واليوم - كما سبق أن أعلننا عنه - يمكن رؤساء
المجموعات البرلمانية أو من ينوب عنهم من تقديم
تدخلاتهم أمامنا، لنفسح بعدها المجال للسيد رئيس
الحكومة ليرد على مختلف الانشغالات والأسئلة التي
تم التعبير عنها في القاعة بالأمس وهذا الصباح.
ووفقا للترتيبات الجاري العمل بها، أحيل الكلمة
إلى السيد علي قدور دواجي، رئيس المجموعة
البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، تفضل.

السيد علي قدور دواجي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة
للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

دولة رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

ممثلي وممثلات أسرة الإعلام،

مظلومةً وإننا في حركة مجتمع السلم نبارك كل الجهود التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وعودة لاجئيه ونكبر في الدبلوماسية الجزائرية عملها الدؤوب للتفريق بين الإرهاب، باعتباره آفة مقيتة وجب التصدي لها واستئصال مسبباتها، وبين المقاومة من أجل التحرر باعتبارها حقاً طبيعياً لأي شعب اغتصبت أرضه وسلب حقه في العيش في وطنه والأمر عينه ينطبق على الشعب العراقي الشقيق الذي احتلت أرضه ويراد تفتيته وإشعال الفتنة بين بنيه فإننا نطالب المجموعة الدولية بتكثيف السعي لإنهاء احتلال العراق وترك شأنه لأبنائه يختارون بكل ديمقراطية نظام حكمهم وحكامهم.

السيد الرئيس،

وفي المجال الدولي صادقت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي على وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذا فضلا عن فضاءات أخرى كالقمة العربية - الأمريكية الجنوبية، والنيباد، وأخيرا الانضمام إلى برلمان الحلف الأطلسي والقمة العربية الناجحة التي انعقدت بأرض الجزائر، والاتحاد البرلماني الإفريقي وعضوية مجلس الأمن وغيرها مما أشارت إليه الوثيقة المقدمة إلينا فهذه المواقع يجب أن تدعمها مواقف تعزز سيادة الجزائر التي رفضت في القمة العربية كل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وقالت دبلوماسيتها من أراد أن يطبع فليطبع في بلده ونحن بدورنا لا نقبل في حركة مجتمع السلم تطبيعا مع الصهاينة باسم الخضوع لسياسة الأمر الواقع تحت أي مبرر وندعو العرب والمسلمين وأحرار العالم إلى التضامن مع الأقصى، ونقف مع شعبنا في فلسطين في كفاحه العادل لتقرير مصيره وندد بكل أشكال الاستسلام والهزلة، ونعود إلى الجزائر لنبارك جهود الخير وكل مساعي الإصلاح ونثمن مسعى المصالحة الوطنية والعفو الشامل، ولكننا نحذر من المشاريع التي تعمل على إفساد ذلك، أو تحاول مصادرة حقنا في الهوية والمحافظة على المبادئ والثوابت كمشاريع مصادرة ديننا وتاريخنا وعروبتنا

حيث التف الشعب الجزائري بأغلبية غالبية حول نهج المصالحة الوطنية الذي تقدم به فخامة رئيس الجمهورية وكان للشعب فيه فصل الخطاب. إن الفتنة التي اكتوت الجزائر بشرها - وبالمناسبة نسوق تعازينا لضحايا المسيلة بالأمس - وجعلت الحليم حيران وكادت تأتي على الأخضر واليابس، كان مسعى المصالحة الوطنية بردا وسلاما على الجزائر برمتها وتعافت الجزائر بفضل الله ثم بجهود الخيرين والخيريات الذين قالوا نعم للسلم، نعم للاستقرار، نعم للاستمرار، نعم للتنمية، نعم لوحدة الشعب الجزائري، نعم للثوابت التي كرسها بيان أول نوفمبر والدستور الجزائري.

إن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، تدعم هذا النهج الذي يعزز صف الجزائر ويرص بنيانها، وتدعو إلى تعميق مفهوم المصالحة الوطنية في نفوس الجزائريين والجزائريات حتى يصبح الضمير الجمعي لهم هو أنهم مواطنون سواسية في دولتهم لهم حقوق وعليهم واجبات يصونها القانون. السيد الرئيس،

عند مرور عام على إعادة انتخابه، قدم فخامة السيد رئيس الجمهورية عبر الندوة الوطنية لإطارات الدولة، للشعب الجزائري برنامج دعم النمو الاقتصادي، وحدد مفاصله وأهدافه، وهو ما بعث الأمل في نفوس المواطنين ويتعين على الحكومة التكفل بتدابير تجسيد ذلك بوضع ضوابط الإنجاز ومقاييس المتابعة، وقوة المحاسبة في ظل العدل حتى لا تنقضي العهدة ونحن حيث نحن نطالع صفحات الجرائد على أفاعيل هذا أو ذاك من الناس على مختلف مواقعهم ومواقفهم.

السيد الرئيس،

أيها السادة والسيدات،

لا يجادل أحد في أن الجزائر في ظل برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية استعادت مكانتها في مختلف المحافل الدولية وأصبحت كلمتها مسموعة في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها قضية فلسطين هذه القضية التي قال فيها الرئيس هواري بومدين رحمه الله نحن مع فلسطين ظالمة أو

التعليم الثانوي تعد تعليماً قاعدياً بالنسبة للجامعة التي هي تخصص دقيق وإلا فلماذا أبقى على تخصص الرياضيات وأحدث تخصص الفلسفة في التعليم الثانوي؟

ومن حيث تقييم هذه الشعبة فإن الواقع يؤكد بأنها أكثر شعب التعليم الثانوي نجاحاً في امتحان البكالوريا وبنسبة قد تفوق 90%.

ومما زاد الطين بلة أن الوصاية عمدت إلى تقليص الحجم الزمني والمعامل في امتحانات التاريخ والتربية الإسلامية الأمر الذي يفقد معه التلميذ وحتى المعلم أو الأستاذ الاهتمام بالمادة لاعتبارها ثانوية، ومع الزمن ينشأ جيل مفصول عن تاريخه ولغته وأصالته وهويته الإسلامية، فنحن نرفض الفسخ لقيمنا وكياننا الحضاري.

لا يمكن أن نرضى أو نزكي حذف نصوص الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف من برنامج اللغة العربية في التعليم الثانوي كما هو مرتقب، فكأن القرآن صار كلمة وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم صار جريمة لا بد أن تتخلص منها كتبنا المدرسية مع أن العالم كله قد أجمع على أن مصادر الاستشهاد في تدريس اللغة العربية ثلاثة: القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، فكيف صارت مدرستنا تستحي من إجماع العلماء بل كيف نرقي اللغة العربية وننزع من مقررها النصين اللذين لا يضاھيهما نص آخر بلاغة وجودة وذوقاً وهو القرآن الذي قال فيه الله: (إننا أنزلناه قرآناً عربياً) ووصفه بأنه أنزل بلسان عربي مبين وقول رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "أنا أفصحكم لغة بيد أني من قریش" ولذا فإننا في المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ندعو الحكومة إلى مراجعة هذا القرار بما يحقق مبادئ وأهداف المنظومة التربوية ويحافظ على هويتنا وأصالتنا.

السيد الرئيس،

من نعم الله على بلادنا أن رزقها بالاستقرار بعد الفوضى، ورزقها بالبتروال الذي ساعدت الظروف على استمرار ارتفاع سعره، وهو ما وفر للبلاد راحة مالية بالمقارنة مع سنوات الغبن، غير أن المواطن

وانتمائنا الحضاري ومن ذلك التلويح بمراجعة التدبير الخاص بمنع استيراد الخمر بحجة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكأن الغرب يأبى أن يوردنا غيرها من السلع إلا معها وهذا منطق غير مؤسس وإن كان الرأي عندنا أن تقلع الجزائر نهائياً عن الخمر إنتاجاً واستيراداً غير أننا نرى بكل أسف إعادة توسيع زراعة الكروم الموجهة لصناعة الخمر وأنتم تعلمون ما قال مالك في الخمر بل إن الله تعالى يقول: (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه).

السيد الرئيس،

إن إصلاح العدالة يسير بوتيرة معتبرة، ولعل مشاريع القوانين التي ناقشها وصادق عليها البرلمان في مجال العدالة هي أكثر منها في أي قطاع آخر كتنظيم المجلس الأعلى للقضاء والتنظيم القضائي ومحاربة المخدرات والمؤثرات العقلية والإتجار غير المشروع بهما ومحاربة تبييض الأموال ومكافحة الرشوة والقانون المدني وقانون الأسرة والجنسية، كل ذلك بغية الوصول إلى إقامة العدل بين الناس وفي شفافية وإنصاف وهو أيضاً ركن في المصالحة الوطنية إذا عني فيه بالعنصر البشري من حيث التكوين والتأهيل وتنمية خوف الله لأنه هو الرقيب والحسيب أولاً وأخيراً.

أما إصلاح المنظومة التربوية فهو من حيث المبدأ مطلوب من أجل تحسين أداء المدرسة الجزائرية لتواكب الثورة العلمية المتنامية باطراد كل لحظة ولكن ليس على حساب الثوابت الوطنية المكرسة في بيان أول نوفمبر والمرسوخة دستورياً، ليس على حساب هويتنا ومستقبل أجيالنا.

فاليابانيون والصينيون والفرنسيون بلغوا مبلغاً كبيراً إلى حد الريادة في بعض التخصصات العلمية ولكن ضمن قيمهم الوطنية وما كانت اللغة الصينية أو اليابانية حائلاً أمام الكمبيوتر أو السيارة أما الثقافة والعرف والدين فذلك من خصوصيات الشعوب.

لذلك فإننا نرى بأن قرار إلغاء شعبة الآداب والعلوم الإسلامية من التعليم الثانوي قرار بحاجة إلى مراجعة من طرف القاضي الأول للبلاد لأن الشعبة في

لا يفهم بعض تصرفات الحكومة أحيانا التي تفاجئنا (دون سابق إنذار) بزيادات معتبرة في أسعار مواد واسعة الاستهلاك كالغاز والكهرباء والوقود دون الزيادة في الأجور فلا بد من سياسة موازنة بين الأسعار والأجور بل قبل مراجعة قانون الوظيف العمومي وبالمناسبة نقول بأن الموظفين طال انتظارهم لهذا القانون الذي يعلقون عليه آمالا كبيرة في تحسين قدرتهم الشرائية وفي إحداث نوع من العدل الاجتماعي بين كتلة الأجور والقدرة الشرائية في ظل اقتصاد السوق المفتوح على منافسة شرسة بعد انضمام الجزائر رسميا للمنظمة العالمية للتجارة.

السيد الرئيس،

إن البطالة ما تزال شبا يخيف الكثيرين بل ويثبط العزائم عند الحالمين، ويثنيهم حتى عن طلب العلم، ورغم ما بذلته الدولة من جهد من أجل التخفيف من عبء هذه الظاهرة فإن المنظومة المصرفية ممثلة في البنوك لم تتأقلم مع وتيرة سير الإصلاحات، وقد كانت صرخة السيد رئيس الجمهورية مدوية في هذا الشأن في خطابه الهام أمام الندوة الوطنية لإطارات الدولة.

فما تزال التصرفات الانتقائية لبعض البنوك عقبة كؤودا أمام ملفات استثمار الشباب وما تزال العلاقة بين البنوك والفلاحين غير واضحة ونحن نحیی بهذه المناسبة مبادرة مجلسنا الموقر بدعوة المختصين إلى يوم دراسي في بداية هذا الأسبوع ويتعين على الحكومة وعلى الجهات المخولة أن تبادر بإصلاح المنظومة المصرفية والبنكية لتمكينها من استيعاب التحولات والعمل بآليات الشفافية والبعد عن التعقيد البيروقراطي الذي يتعامل مع الزبائن وكأنهم لصوص أو مختلسون: لا بد من الاستجابة لضخامة الأهداف المرسومة والأموال المرصودة من قبل الدولة من جهة، ومن قبل المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب حتى لا نبقى معتمدين في اقتصادنا بنسبة عالية على مصادر النفط، فأين إذن سياسة الحكومة في إيجاد إيرادات خارج المحروقات وقد حباها الله بالكثير من الخيرات الطبيعية والفرص الثمينة.

السيد الرئيس،
لا يخفى على أحد، ناهيك عن الحكومة، ما تعيشه مدننا وقرانا من تفشي ظواهر غريبة عن الشعب الجزائري مثل السرقات والاعتداءات والمخدرات ومناظر فاحشة تخدش الحياء الذي هو شعبة من الإيمان كما قال عليه الصلاة والسلام.
ولذا فإننا في حركة مجتمع السلم ندعو الحكومة ونحن جزء منها، إلى تجنيد كل الإمكانيات والوسائل المادية والمالية والبشرية والتربوية والإعلامية والقضائية والأمنية من أجل حماية مجتمعنا وصون تماسكه وهويته بالتصدي لشتى الانحرافات التي صرنا نعيشها في كل مكان وتزداد ضراوتها، وندعو إلى التعاون جميعا على مكافحتها حتى لا تنعكس سلبا لا يقل خطرا على ضرر الإرهاب.

وفي هذا الإطار إننا ندعو التلفزيون الجزائري إلى فتح قناة تربوية ثقافية تنمي من خلالها الوطنية الصادقة والاعتزاز بمكونات الهوية الوطنية ويرفع فيها الأذان خمس مرات في اليوم، كباقي البلاد الإسلامية، أو لسنا بلداً مسلماً؟ أم أننا نستحي بالأذان في التلفزيون؟

وقبل أن أختتم كلمتي هذه لا يفوتني - سيدي الرئيس - أن أستنكر بشدة باسم المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، ما أقدم عليه البرلمان الفرنسي من سن قانون زعم من خلاله أن الاستعمار كان له مزايا على المستعمرات، فمليون ونصف المليون من شهداء ثورة التحرير المباركة، هي الهدية التي قدمها لنا الاستعمار وإبادة 45 ألف جزائري وجزائرية في 08 ماي 1945 هي الهدية التي قدمها لنا الاستعمار، والعمل على طمس معالم العربية والإسلام في الجزائر بتحويل 1800 مسجد إلى كنائس وإصطبلات لخيول الغزاة هي هدية قدمها لنا الاستعمار، كل ذلك وغيره كثير مما يسود صحائف الاستعمار يعتبره البرلمان الفرنسي مزايا، وصدق الدكتور مولود قاسم نايت بلقاسم رحمة الله عليه الذي وصف هذا بالإستعمار: ولهذا أتوجه إلى مجلسنا الموقر وحكومتنا أن يكون الرد في مستوى سيادة الجزائر الحرة وحتى يستريح الشهداء في

”نتائج وإنجازات” وإذا كان تقديرنا هذا ينطلق من محتوى الوثيقة السالفة الذكر فإننا نسجل أنه من الصعب جدا إجراء قراءة تحليلية حول ما تضمنه البيان وبالمقابل وبغض النظر عن القراءات التي تختلف بين هذا وذاك فإننا نعيش واقعا اجتماعيا كأبناء هذا الوطن العزيز متأثرين بما يجري على الساحة الوطنية، نترصد ونتحسس آراء وأفكارا وأحكاما حول الواقع المعيش لشعبنا الذي قد يختلف معنا حول مضمون السياسة العامة التي نحن بصدد مناقشتها انطلاقا من معاناته اليومية التي يعيشها كل فرد من أبناء شعبنا.

وفي مجال الحضور الدولي الفعال لبلادنا فإننا نثمن عاليا ما ورد في وثيقتكم الفصل الأول تحت عنوان ”مواصلة الجزائر في تبوء مكانتها على الساحة الدولية” ففي هذا الصدد نود التنويه بما تحقق على جميع الأصعدة عربيا وإفريقيا ودوليا وهو ما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلها وببذلها فخامة رئيس الجمهورية من أجل استعادة الجزائر مكانتها المرموقة في المحافل الدولية وتمتين علاقاتها في شتى المجالات مع المجموعة الدولية قاطبة.

وفي المقام الثاني، فإنه لا يخفى على أحد من أن بلدنا والحمد لله قد قطع أشواطا معتبرة في مجال الأمن والاستقرار وهو ما بدا جليا منذ 1999 وما أسفر عنه قانون الوئام المدني، وفي هذا الإطار تمكنت حكومتكم الموقرة من تفعيل آليات الإصلاح وبرامج التنمية المستدامة مما حقق أهدافا ومرامي أقل ما يقال عنها إنها أجابت عن البعض من المطالب الاجتماعية في شتى الميادين؛ على الرغم من كل هذا فإن الكثير من الفئات الشعبية المحرومة ما تزال تتطلع إلى الأهداف المنشودة التي تتوخاها لاسيما وأن النتائج المحققة في مجال النمو تسمح بتحقيق آمال وطموح أبناء هذا الوطن الذين يرومون العيش في كنف العدل والمساواة والإنصاف وتكريس دولة الحق والقانون.

وفي المقام الثالث وبدون مغالاة نسجل بأن الجبهة الاجتماعية تعيش غليانا نتيجة البؤس والحرمان خاصة بالنسبة لأولئك المواطنين الذين

قبورهم ويكون الوفاء لهم.

وأخيرا سيدي الرئيس، لا يمكن أن يقفل الميكروفون دون أن أشير إلى أننا في حركة مجتمع السلم نعتبر فضاء التحالف الرئاسي لبنة في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الأمن والاستقرار وتظافر الجهود لبناء الجزائر، ومدارسة ملفات الإصلاحات الخاصة كمشاريع المجتمع والاقتصاد والمؤسسات عن طريق توسيع الاستشارة بين أطراف التحالف يعتبر الطريق السليم والنهج القويم لربح الوقت واقتصاد الجهد والمال من أجل تعزيز مسار التنمية الوطنية بمفهومها الشامل والعاقل والدائم.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد علي قدور دواجي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الله بوسنان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عبد الله بوسنان: شكراً سيدي الرئيس المحترم.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
الأسرة الوطنية للإعلام من نساء ورجال المحترمون.

أستسمح سيادة الرئيس لكي أقول كلمات عبارة عن مدخل بسيط: الاقتراء والتقول وتجريم الغير قضية فيها نظر، أما المداهنة والمجاملة في أمهات القضايا الوطنية جريمة لا تغتفر.

السيد رئيس الحكومة الفاضل،
بعد تفحصنا لبيانكم المتضمن السياسة العامة لحكومتكم الموقرة لعام 2004، نود في المقام الأول وبكل موضوعية تقدير المجهودات المبذولة على جميع الأصعدة التي ترجمتها الأرقام والإحصاءات والنسب المئوية الواردة في الوثيقة تحت عنوان

كيف نقرأ تسجيل 9 ملايين من الأميين في الجزائر؟ كيف نحلل الرقم المقدر بـ 8 ملايين من الجزائريين مصابين بضغط الداء الدموي؟ ومئات الآلاف من المصابين بداء السكري والربو؟ كيف نقرأ ونحلل عودة عدة أمراض كان قد تخلص منها شعبنا منذ سنوات خلت مثل السل، الجرب، وأمراض أخرى لا حصر لها؟ وإذا أردنا أن نقف وقفة تأمل وبكل ترو وتبصر فإننا لا نجد قراءة أو تحليلاً لما ذكرناه سوى تدني القدرة الشرائية للمواطن بحيث أن هناك فئة معتبرة من المجتمع تئن تحت وطأة الفقر ومشاكل اجتماعية كالإبواء والشغل وهذا في غياب عدالة التوزيع فيما يتعلق بالدخل الوطني.

وفي المقام الخامس نود التطرق إلى ما تعرفه الساحة الوطنية على الصعيد السياسي وما ينتظره المجتمع من بلورة واضحة بخصوص المصالحة الوطنية والعفو الشامل، فمن منظورنا المتواضع أن قضية المصالحة الوطنية تحتاج في اعتقادنا - سيادة رئيس الحكومة - إلى توفير مناخ سياسي هادئ وناضج وهي مهمة الجميع خاصة أولئك الذين يتحملون قسطاً من المسؤولية.

في هذا المجال، لا يعقل أبداً أن نتحدث عن مصالحة وطنية والمجتمع يعيش من حين لآخر بوابر الاستفزاز التي تأتي في شكل قرارات لا سيما إذا تعلق الأمر بالمساس بجزء هام من مقومات الشعب ناهيك عن بعض الأوساط التي كلما تعلق الأمر بقضايا وطنية هامة إلا ولجأت إلى استغلال بعض الأوراق على الرغم من أن هذه الأوراق خريفية لا تجدي في الأمر شيئاً وإنما يحاول البعض أن يجعل منها أوراقاً ربيعية متحدياً بذلك نواميس الطبيعة.

إذن في غياب سياسة رصينة وحكيمة وفي غياب صراحة ومكاشفة يلتزم بها الجميع خاصة من يعينهم الأمر لا سيما أولئك الذين وثقوا وتعاهدوا على التعاون من أجل رفع شأن الجزائر والجزائر وحدها، وفي هذا المضمار نناشد الأقطاب الثلاثة في التحالف الرئاسي من أجل ترقية مستوى الحوار والتعامل في كنف الديمقراطية والتشاور والشفافية وعلى هؤلاء القادة الأفاضل أن يكونوا القدوة الحسنة في تجسيد

يعيشون في أعماق الجزائر.

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نتطرق إلى البون الشاسع بين أبناء الوطن الواحد ولا يمكن لنا أبداً أن نؤسس تحليلاً على عينات ومعطيات قد لا تعكس الواقع المعيش.

إن الحديث عن المساواة بين أبناء الوطن الواحد قد يكون في كثير من الأحيان ملفوفاً بنوع من الديماغوجية أو بعبارة أخرى القفز على الواقع والحقيقة المرة التي يحيها معظم الأسر بالمناطق النائية.

وكم كنتم منصفين، سيادة رئيس الحكومة المحترم في الفقرة "12" تحت عنوان "عصرنة البلاد المتواصلة" عندما قلت (أما التنمية الريفية فإن برنامج عملها ترافقه حملة تحسيسية وتشاور واسع مع سكان الأرياف من أجل صياغة استراتيجيات وفي نفس الوقت تم ضبط 140 مخططاً بلدياً للتنمية الريفية) انتهى قولكم حسب الوثيقة.

ونستنتج من هذه الفقرة أن سكان الريف ما زالوا ينتظرون طلوع الشمس وإشراق نسيم العيش الكريم في وطن دفعوا من أجل استقلاله أكثر من غيرهم فضلاً عن معاناتهم من كل أزمة عرفت بها بلادنا لاسيما خلال العشرية السوداء التي كان أول ضحاياها سكان البوادي والأرياف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ألم يأن لحكومتم الموقرة أن تعطي الأولويات وأن تهتم أكثر بالأرياف حفاظاً على استقرار السكان وتخفيفاً من حدة النزوح نحو الحواضر؟

وفي المقام الرابع وعلى ضوء ما جاء في بيانكم السياسي من حيث النسبة المئوية خاصة ما تعلق بالبطالة والفقر فقد نصت الوثيقة في الصفحة "18" تحت عنوان "حدة الفقر في انخفاض مستمر" قد لا أجادلكم السيد رئيس الحكومة المحترم في هذا الطرح لأنني لا أملك معطيات وأرقاماً ذات دلالة واضحة غير أنني بالمقابل أروم منكم توضيحاً حول بعض الأرقام المذهلة والمرعبة في أن واحد، كيف نفسر تسجيل المئات بل الآلاف من حالات الانتحار سنوياً في بلد يرنو إلى التطور والرقي والازدهار؟

في بلدنا الذين يقدر عددهم بحوالي 12 مليوناً وهو ما جاءت به بعض الصحف هذه الأيام؟ وبهذا الخصوص يستوجب - سيادة رئيس الحكومة - العدل والإنصاف في متابعة الجناة المبتزين للمال العام وذلك على قدم المساواة وأن لا تكون هناك انتقائية بل يجب أن تكون هذه العملية المسماة بالأيدي النظيفة عملية دائمة وليست حملة ظرفية آنية وبهذا الأسلوب وحده نكون قد بسطنا سلطان القانون بكل شفافية وموضوعية.

وفي المقام الثامن، إن الآفات الاجتماعية المستفحلة وظاهرة الإجرام العام تزداد كل يوم، ما هي التدابير والإجراءات التي ترونها ملائمة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة التي لها انعكاسات جد سلبية على المجتمع؟ إضافة إلى الظاهرة الاجتماعية اللانسانية التي نشاهدها يوميا في شوارع المدن، أطفال ونساء ورجال مشردون، تحتضنهم الأرصفة ويرعاهم الشارع، ما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل القطاعات العمومية المختلفة التي كثيرا ما تتسم بramerها بالظرفية والطابع الفلكوري؟ علما بأن تواجدها يكمن في معالجة مثل هذه الظواهر الاجتماعية، خاصة إذا علمنا أنها تتوفر على إمكانيات ووسائل ضخمة.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى التحسن الملحوظ كما جاء في بيانكم خاصة ما تعلق بالنمو المطرد في مجال احتياطات الصرف وهو ما يجب أن ينعكس إيجابا على الحياة العامة للمواطن وليس العكس كما هو الحال.

وفي المقام التاسع، ونظرا لاستفحال ظاهرة الرشوة في كثير من المؤسسات العمومية وقبل أن يصادق على قانون مشروع محاربة الرشوة والفساد ما هي الإجراءات والآليات في نظركم من أجل القضاء التدريجي على هذه الآفة التي تنخر جسم المجتمع بل تعتبر فيروسا خبيثا يجب استئصاله على جميع المستويات؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعي جيدا أن التركة التي تحملتها حكومتكم الموقرة منذ أن شرع في الإصلاحات ثقيلة ومعقدة

معاني الديمقراطية الحقبة ، أما في غياب كل هذا وحسب اعتقادي أنه لن يتأتى أي نجاح خاصة إذا كانت السريرة تنطوي على أشياء غير معلنة أو تشوبها شوائب.

وفي المقام السادس، إن ما ندعو إليه ونحن نتوق إلى المصالحة الوطنية التي سوف تتوج بالعمو شامل، لا يسعنا إلا أن ندعو الجميع من أجل العمل لتحقيق التوازن بين المؤسسات الدستورية وعدم البغي لمؤسسة على أخرى، وحتى لا يأول قولنا هذا فنعني بذلك السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، على هذه المؤسسات أن تعمل في ظل الدستور وأن تتكامل فيما بينها، وبهذا الأسلوب فقط كما نعتقد سوف نحقق الحكم الراشد ودولة الحق والقانون وفي هذا السياق نسجل بأن هناك نوعا من الهيمنة إلى حد الغطرسة من قبل بعض المسؤولين الذين يحاولون امتصاص صلاحيات المجالس المنتخبة البلدية والولائية مستغلين في ذلك نفوذ سلطتهم السلمية.

إن مثل هذه التصرفات والسلوكات في اعتقادنا تعد مساسا واضحا وخرقا فادحا لمؤسسات دستورية لها صلاحياتها واستقلاليتها في تسيير شؤونها طبقا لقوانين الجمهورية، وفي هذا الصدد نرى أنه من الضرورة بمكان تسريع مشروع قانوني قانوني البلدية والولاية وإعطاء صلاحيات أوسع لهذه المجالس التي تمثل إرادة الشعب، هذا الأخير - أي الشعب الجزائري الأبوي - الذي يعتبر علة وجود كل المؤسسات والسلطات العمومية.

وفي المقام السابع ونحن بصدد مناقشة السياسة العامة، يحق لنا أن نتساءل معكم سيادة رئيس الحكومة وهو لسان حال معظم فئات الشعب متى يوضع حد نهائي للاختلاسات وتبديد الأموال العمومية والسطو عليها؟ بحيث أن هذه الظاهرة قد استفحلت بشكل رهيب وهو ما يجعلنا نتساءل أين دور رقابة السلطات العمومية وإلا كيف نفسر ما تنشره اليوميات الوطنية تقريبا يوميا حول اختلاسات المئات بل الآلاف من ملايين الدينارات بل الملايير وهي أموال الفقراء والمساكين والمعوزين

والقدرات العلمية والسياسية، هذه الأوصاف مجتمعة نعتقد بأنها كافية لتحقيق ما يطمح إليه مجتمعنا من نماء ورفاه في ظل العزة والكرامة وتجسيد دولة الحق والقانون التي نراهن على تحقيقها جميعاً تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية. وفقكم الله وسدد خطاكم خدمة للبلاد والعباد، شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد الله بوسنان وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة زهية بن عروس، ممثلة المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، تفضلي.

السيدة زهية بن عروس: شكراً سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، السيدات والسادة الصحفيات والصحفيين، سيداتي، سادتي، يومكم جميل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، إنها لوقفة نسجلها ولأول مرة في تاريخ مجلسنا الموقر مع تطبيق المادة 84 من الدستور بفضل عرض رئيس الحكومة لبيان السياسة العامة لحكومته على الغرفة الثانية للبرلمان. وقفة كهذه تلقى بطبيعة الحال استحساناً كبيراً من لدن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي التي أتشرف بتمثيلها أمامكم اليوم بصفتي مقررة، وعليه نثمن كمجموعة هذه المبادرة الحميدة التي نتمنى أن تصبح من تقاليد العمل البرلماني عندنا في المستقبل إن شاء الله.

وقفتنا اليوم - سيدي الرئيس - خطوة جديدة مع الممارسة الديمقراطية والتعبير الحر الذي دأبت عليه

ولا يمكن أن تتحمل وزرها لوحدها لأنها كانت نتيجة تراكمات لسنوات قد خلت، غير أنكم مطالبون بالعمل وأنتم أصحاب الحكمة والتبصر والرؤى الاستشرافية لا سيما وبلدنا يعرف - كما قلت - تحسناً ملحوظاً في موارده المالية، قلت بإمكانكم وطاقمكم الحكومي ومؤسسات الدولة أن تعملوا الكثير من أجل تحقيق البرنامج المسطر من طرف فخامة رئيس الجمهورية على مدى خمسية كاملة، ولا شك أنكم تراعون في ذلك انتقاء الكوادر - فكفانا من الرداءة - والطاقات البشرية المخلصة والمؤهلة علمياً ومهنياً قصد الوصول إلى ما يطمح إليه شعبنا وفي هذا السياق نأمل أن توضع صيغ وآليات وضوابط وإجراءات صارمة من أجل صون وحفظ المال العام حتى لا يبقى عرضة للابتزاز والتبذير.

وفي المقام العاشر والأخير، نناشدكم سيادة رئيس الحكومة المحترم، العمل بكل ما تملكون من حنكة ودراية وآليات ووسائل من أجل تجسيد ثقافة الدولة التي لا يمكن بدونها أن نحقق دولة عصرية قوية تتحدى عوامل التخلف وتقاوم الثلاثية الخطيرة المعروفة (الفقر والمرض والامية) دولة تواكب المعاصرة والعصرنة والتحديث ونحن نعيش عالماً لا مكان فيه للضعفاء.

وبهذا العمل الذي نأمل أن ترافقه إرادة الرجال المخلصين الذين كانوا دائماً على موعد مع نداء الواجب الوطني مهتدين ومقتدين بمن سبقهم في التضحية ونكران الذات وجعل المصلحة العليا فوق كل اعتبار مستلهمين أفكارهم وآراءهم وبرامجهم من مرجعية واحدة وموحدة ثورة نوفمبر 54 التي أعادت لأبناء هذا الوطن سيادتهم وحريتهم واستقلالهم، هذه الثورة العظيمة التي نعيش ذكراها الخمسين، وفي هذا السياق نثمن القرار المتخذ من طرف قيادتنا الحزبية ضد ما اصطلح عليه بمزايا أو إيجابية الاستعمار في البلدان التي كانت مستعمرة وهو ما أقرته الجمعية الوطنية الفرنسية.

السيد رئيس الحكومة الفاضل، في الأخير، نسجل بأن العمل المخلص والتوجه السليم والروح الوطنية المفعمة بحب الجزائر

المفتوحة في الإصلاح التعليمي التربوي ومهام الدولة وإصلاح العدالة، ترى المجموعة أن كل إصلاح تربوي متدرج لا بد وأن يتمشى مع الوضع البيئي الجزائري بما يخدم روح العصرنة واكتساب العلوم والتكنولوجيات الحديثة، مع تشجيع وترقية وتطوير البحث العلمي.

الابتعاد كل الابتعاد عن كل ما يחדش أو يمس بمقومات هويتنا الوطنية وما يرافقه من جدل عقيم هنا وهناك يغذي النعرات والطروحات ذات الدفع الإيديولوجي بعيداً عن الحوار والتفاهم والتسامح والتعاون، وهي معانٍ وقيم تترجم في نهاية المطاف صلب المصالحة الوطنية المنشودة التي احتضنها شعبنا بكل قناعة، وهو ما يستدعي رعايتها وإبعادها عن المتاجرة السياسية.

سيدي الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي إذ تقدر كل التقدير الظروف الموضوعية التي اشتغلنا فيها جميعنا للخروج من الأزمة الخائقة تسجل - والحمد لله - استقراراً مؤسساتياً وهو ما يدعو ويتطلب من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التكامل بما يحقق التوازن والانسجام ويحفظ استقلاليتها في الوقت ذاته، مع تجنب كل ما من شأنه أن يعيق تكريس دولة الحق والقانون وحماية الحقوق الفردية والجماعية والمساواة أمام القانون بالنسبة إلى كل المواطنين والمساواة أيضاً في تكافؤ الفرص وتحمل الأعباء العامة التي تملئها قوانين الجمهورية.

إن محاربة الآفات الاجتماعية بكل أشكالها من رشوة وفساد وجريمة منظمة وتهرب ضريبي واستغلال للنفوذ، كلها ظواهر إجرامية وجبت محاربتها وباستمرار في إطار أحكام القانون والإجراءات القضائية.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي تأمل المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي من السلطات العمومية وشركائها الطبيعيين من أحزاب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني ومواطنين وجاليتنا المقيمة في الخارج أن يتجند الجميع ويضع اليد في اليد من أجل التحسيس والتوعية والتعريف برسالة جزائر الألفية الثالثة التي لا يمكن إلا أن تكون رسالة

مؤسستنا التشريعية منذ انتهاج الجزائر لأسلوب التعددية السياسية والتشاور والحوار مع كل الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين في ظل السياسة الرشيدة والرؤية المتبصرة والحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. إننا نسجل اليوم وبدون أية مبالغة وبعيداً عن العاطفة السياسية الحزبية حصيلة حصاد من الإصلاح والاستثمار في كل ما هو جزائري.

كيف لا! ونحن نؤسس منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية لمبادئ مصالحتنا الوطنية الشاملة ونسخر كل طاقاتنا البشرية والمعرفية والمالية لتحقيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، هذا الإنعاش الذي نستشفه ضمن برنامج النماء الجديد وما يحمله من مؤشرات ومعطيات رقمية تصب كلها في خدمة الإجماع الوطني ومواصلة مسيرة تجسيد وتكريس الإصلاحات الطموحة المتواصلة في كل مجالات الحياة.

وبهذه المناسبة - سيدي الرئيس - فإن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي كفاعل مشارك فيما يدور على الساحة الوطنية تسجل الإرادة القوية في مواصلة وتيرة التنمية لخلق الثروة والتشغيل والاستثمار وهذا من خلال تخصيص غلاف مالي معتبر لهذه العملية قصد توفير الظروف الحقيقية لإقلاع اقتصادي ينتظره الجزائريون والجزائريات على أحر من الجمر.

لكن الملاحظ أنه رغم صدق النوايا وقوة الإمكانيات يبقى علينا الأخذ في الحسبان الصعوبات الميدانية وغيرها من العراقيل التي يمكن أن تحول دون الإسراع في تحقيق البرنامج الإقتصادي المسطر، خاصة في المجالات التي تعيق الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

وهنا نؤكد على ضرورة المراجعة المستعجلة لبعض الإجراءات التنظيمية والإدارية، وحتى الإعلامية منها فيما يخص السكن والشغل والضمان الاجتماعي والحاجيات الأساسية للمواطن.

وإذ تشيد هنا المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بالإصلاحات المتعددة المتواصلة والورشات

أن أخذ الكلمة بعد جوهرة من جواهر التلفزيون أختي زهية بن عروس مشكورة ومن الصعب أن أنال هذا الشرف - بعد سنة من المصادقة على برنامج حكومتنا الموقرة، نلتقي حول نفس البرنامج، ولكننا هذه المرة لتقييم الحصيلة، وما أنجز منه خلال السنة، تكريسا للتقليد الديمقراطي الذي بات ممارسة ما انفكت تتجدر في ثقافتنا لتصبح على مر الزمن سلوكا، وقاعدة للفعل السياسي الذي يشرك الجماهير من خلال ممثلها في صنع القرار.

نلتقي حول البيان السياسي للحكومة لدراسته ومناقشته بكل جدية ونزاهة، وخاصة وأنه يأتي في مرحلة حاسمة في تاريخ بلادنا، لكونه يقدم حصيلة سنة من الإنجاز وتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية بعد سنة من انتخابه لعهدا ثانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فنحن نعتبر هذه الحصيلة بمثابة أسس لمرحلة جديدة من البناء الوطني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مرحلة تأتي بعد العهدة الأولى التي كرست لإعداد الظروف وتهيئة الأرضية للانطلاق الجديدة التي ينتظرها كل مواطن ومواطنة منا للخروج من الأوضاع المأساوية التي كانت عليها بلادنا خلال عشرية الدماء والدموع، فالمرحلة إذن مرحلة مواصلة ترتيب البيت من الناحية الاقتصادية بعد ترتيبه من الناحية الأمنية والسياسية.

سيدي الرئيس،

لقد قامت الحكومة بواجبها الدستوري، مشكورة بوضع هذه الحصيلة أمامنا لأول مرة وهي حصيلة تستوفي في نظرنا كل الجوانب المتعلقة بالنشاط الوطني في جميع المجالات بما فيها المتعلقة بالنشاط الديبلوماسي لإضاءة الصورة أكثر وتوضيح معالم الطريق أمامنا لفهم أعمق لمتطلبات المرحلة والتوفيق في احتساب كل الخطوات التي تمت في جميع الميادين والتي يجب أن تتم لاستكمال شروط عملية إنضاج وإنجاح الإصلاحات المختلفة التي هي عماد التنمية المستدامة للفترة القادمة من عمر بلادنا.

ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي إذ نعتز بالثقة التي أولاها فخامة رئيس الجمهورية لشخصكم

أمل وحب وعزة وشموخ؛ جزائر تسعى اليوم - كما قال رئيس الجمهورية من جنيف خلال الندوة الدولية للعمل - إلى الانتقال من ديمقراطية كهيكل إلى ديمقراطية كقيمة يشترك فيها الجميع لتحقيق معركة التنمية الشاملة.

وفي الأخير، هنيئا لبلادنا على الإنجازات المحققة حتى الآن، ووفقنا الله جميعا لخدمة وطننا في الخطوات القادمة تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية وبتأييد ونصرة كل المخلصين من أبناء وبنات جزائرنا الحبيبة.

أشكركم جميعا على حسن المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة زهية بن عروس وأحيل الكلمة الآن إلى السيد امحمد فازوز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، تفضل.

السيد امحمد فازوز: شكراً سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ لسنا من المدهنين، لأن حصيلة حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تحمل في طياتها رسالة أمل بالنسبة إلى التنمية الوطنية ومن ثم أمل في مستقبل شعبنا، وفي نفس الوقت، إنها رسالة بعيدة كل البعد عن الارتياح الذاتي الذي ما زال بعيد المنال في أي ميدان ولذلك يجب لأي كان أن يستخلص من هذه الحصيلة ومن هذه الرسالة على أنها دعوة للتهاون في الجهد أو إلى الشعبوية أو أكثر من ذلك إلى فسح المجال للديماغوجية، بل حصيلة إيجابية وآفاق واعدة من أجل الجزائر والجزائر فقط.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة ممثلي أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين،

السادة الحضور،

هانحن نلتقي اليوم مرة أخرى - وتشاء الصدق

من الاستقرار السياسي لتسيير السبل للتنمية المستدامة في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

وعليه فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي ندعو إلى تطوير وترقية هذا التحالف، وإبعاد كل ما من شأنه إضعافه بالحوار الهادئ المسؤول خدمة للمصالح العليا لبلادنا، وتثميننا للمسار الديمقراطي الذي لا بديل عنه في تسيير الشؤون العمومية.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن بيانكم للسياسة العامة نعتبره وثيقة مرجعية تتم بفكر عصرائي بكل ما للكلمة من معنى، ومحتواه ينم عن نظرة متبصرة ملمة بكل الجوانب المتعلقة بخصوصيتنا الثقافية والمنحنيات التصاعدية التي يجب أن تقتفيها في التطور في جميع المجالات الثقافية والتكنولوجية والمعرفية خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لمواجهة التحديات وكسب الرهانات التي تفرضها العولمة، وعليه فإن إصلاح المنظومة التربوية حجر الزاوية لأيّة استراتيجية للتنمية، قد عرف كما نلاحظ خلال توليكم لمهمة رئاسة الحكومة اهتماما متزايدا وخاصة في الجانب المتعلق بزيادة المرافق والبقع البيداغوجية، ورفع الجهد لعملية التطوير في المناحي الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية للمعلمين والأساتذة، وكذا المناهج ووسائل التدريس.

سيدي الرئيس،

الاقتصاد محرك الشعوب، والبلاد قد استعادت عافيتها المالية والحمد لله بفضل ارتفاع أسعار البترول، إضافة إلى عوامل استرجاع الأمن والاستقرار، المشجعة لعمليات الاستثمار التي بدأت فعلا تظهر نتائجها ميدانيا، والمؤشرات الإيجابية التي يتضمنها البيان خير دليل على ذلك، الشيء الذي دفع الدولة إلى رصد مبالغ ضخمة من خلال قانون المالية السنوي، وبرنامج تدعيم التنمية، ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي مقتنعون ومؤيدون لكل الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية العملية من الممارسات السلبية السابقة في التسيير، وخاصة تلك الإجراءات

أنتم سيدي رئيس الحكومة ولطاقم حكومتكم فإننا نعتزّ بكوننا كنا ومازلنا مساندين لبرنامج فخامته جادين في العمل على تطبيقه الحرفي الميداني، لأننا على ثقة تامة بأن المسعى والتدابير التي يتضمنها سواء فيما يتعلق بالإصلاحات المختلفة أو المصالحة الوطنية والعفو الشامل، والعملية كلها نعتبرها متكاملة لاستعادة الأمن والاستقرار ومواصلة التنمية الشاملة خدمة لمجتمعنا وأمتنا وحماية لبلادنا وسيادتنا الوطنية في عالم ما انفكّ نموه السريع يضيق الخناق على الشعوب والأمم المستضعفة.

سيدي الرئيس،

ولا يفوتنا في هذا الصدد التنويه بدور جيشنا ومختلف أسلاك أمننا وكل المقاومين للإرهاب الأعمى على ما أبدوه من استبسال وانضباط وإخلاص للوطن وللشعب في المساهمة الكبيرة في خلق الظروف الحالية من السلم المدني والأهلي واستعادة الاستقرار والأمن ومواصلة الجهد للقضاء النهائي على البقية من فلول الإجرام الوطني.

سيدي الرئيس،

وفي نفس السياق نثمنّ عاليا نتائج الحوار المتواصل بين الحكومة وممثلي العروش بمنطقة القبائل الذي لا شك أنه سينتهي إلى حل شامل لكل القضايا التي تشغل بال مواطنينا، وستعود هذه المنطقة العزيزة من وطننا إلى حال الاستقرار الكامل لتواصل مع كل المناطق الأخرى من جزائرنا الشاسعة الحبيبة عملية النهوض والبناء في جميع المجالات في إطار الوحدة الوطنية على أساس الهوية بأبعادها الثلاثة، العروبة، الأمازيغية، الإسلام، ولعلّ الاتفاق الموقع في السادس عشر من جانفي الماضي بين الحكومة وممثلي حركة العروش أكبر دليل على نجاح المسعى، ومثاليته في معالجة القضايا مهما كانت مستعصية بأسلوب الحوار الديمقراطي المتحضر، بدل أساليب العنف التي تعتبر بدائية في العالم المعاصر.

سيدي الرئيس،

ولعلّ من البديهي أيضا التذكير بما للتحالف الرئاسي من أهمية بالغة في خلق الظروف الملائمة

والمضاربة والاحتيايل على استغلاله لأغراض غير أغراض التنمية الفلاحية.

وفي القطاع السياحي ندعو أيضا لمواصلة الجهد لتحفيز المستثمرين والتركيز أكثر على المجالات السياحية التي لا منافس لها مثل السياحة في الجنوب والسياحة العلاجية حيث الحمامات المعدنية.

سيدي الرئيس،

قد نكون مفرطين في الطموح ربما للحالة التي تعرفها أوضاعنا المالية الحالية، ولكننا يجب ألا ننسى بأن هزّات عديدة عرفتها بلادنا من جراء الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والجراد التي امتصّت من الجهود المالية للدولة الشيء الكثير، وهذا ما يجعلنا ولنا الحق في التنويه بجهود الحكومة على ثباتها في الحفاظ على وتيرة تطور التنمية بفضل العقلانية والترشيد المحكم في استعمال الأموال العمومية ومقاومتها لكل أشكال التلاعب والنصب والاحتيايل التي كانت من الممارسات السابقة، ومع ذلك نرجو التفكير في ضرورة التوازن بين الإطار العام للاقتصاد الوطني وضعف نسبة الاستهلاك الفردي، ذلك لأن هناك فئات معينة من المجتمع مستفيدة من الاستثمارات التي قامت بها الدولة دون الفئات الأخرى العريضة رغم ما لاحظناه من انخفاض نسبة البطالة والفقر كما أشرنا سابقا، الشيء الذي يجعلنا ندعو بإلحاح إلى ضرورة التعجيل بتفعيل الإجراءات التي من شأنها محاربة الفساد والرشوة والمحسوبية وغيرها من الآفات والمظاهر السلبية في مؤسساتنا المختلفة.

سيدي الرئيس،

من المنطق والموضوعية التي جاء بها هذا البيان حيث كان بعيدا كل البعد عن الإدعاء والغرور، بل واعترف بالنقائص وهذا يعتبر مفخرة لرئيس الحكومة وطاقمه ولنا نحن مناضلي التجمع الوطني الديمقراطي، ويدعو الجميع للمساهمة في البناء والتنمية، وإعلاء القانون.

وهو بهذا المنطق وهذه الموضوعية يفتح الباب واسعا للأمل في غد أفضل لأجيالنا القادمة، ويجعل البلاد قادرة على مواجهة كل التحديات التي تفرضها التحولات السريعة للعالم تكنولوجيا واقتصاديا

المتعلقة بالمراقبة الجبائية، والمراجعة الجزئية للقانون التجاري، ومراجعة القانون المتعلق بالمحروقات، والإجراءات الأخرى لتسيير أحسن للصفقات العمومية، وكذلك كل الجهود المبذولة للحفاظ على التوازنات الكبرى للمالية.

سيدي الرئيس،

هنا يجدر بنا التنويه بالنتائج التي حققتها بلادنا والتي تعبر عنها كل المؤشرات الإيجابية المتعلقة بنسبة النمو، ونمو الناتج الخام، وانعكاس ذلك اجتماعيا في تخفيض نسبة البطالة والفقر إلا أننا لا بد من التعبير عن انشغالنا وطموحنا في تقليص نسبة البطالة هذه من خلال البحث عن أساليب وطرق أكثر نجاعة لعملية تشغيل الشباب التي نلاحظ عليها الكثير من العوائق التي تحد من وتيرة تسارعها بسبب الإجراءات البيروقراطية الكثيرة المعرّقة لها مما يستدعي الدعوة للتفكير في تخفيفها باقتراح الشباك الواحد، وتحريك عملية بناء مائة محلّ بلدي؛ هذا ونلاحظ المبلغ المخصص لتدعيم التنمية خلال المخطط الخماسي للعهد الثانية لقطاعات الهياكل القاعدية والمرافق العمومية ذات الطابع الاجتماعي لخصّة الأسد في حين نعتقد أن قطاعات الصناعات وخاصة الميكانيكية والتحويلية والغذائية والنسجية لم تنل حظّها من الخطة رغم كونها من الوسائل المساعدة على تخفيض نسبة البطالة.

عامل آخر مساعد على تفعيل التنمية وإنجاح الإصلاح الاقتصادي هو القطاع المصرفي الذي نأمل مواصلة جهودكم لتخليصه من أوضاعه الحالية من حيث التسيير لجعله مواكبا لطرق وأساليب التسيير البنكي المعمول به في البلدان المتقدمة وليقوم بدوره الحقيقي في خدمة التنمية في جميع المجالات.

قطاعان هامان آخران يعدان بالكثير في إمكانية زيادة عائداتنا من العملة الصعبة ولكنهما رغم جهود الحكومة في تطويرهما وإنعاشهما ما زالا في حاجة إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تفعيلهما لدخول السوق الخارجية والقدرة على المنافسة.

في القطاع الفلاحي، نتمنى مواصلة الجهد لاسترجاع العقار الفلاحي وحمايته من التلاعب

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
زملائي وزميلاتي أعضاء الحكومة،
سيداتني، سادتي أعضاء أسرة الإعلام .

أود في البداية أن أتوجه إليكم جميعا بجزيل الشكر على كل ما أتيتم به، وأود كذلك سيدي الرئيس أن أتوجه إليكم - بكل احترام - بطلب بأن يستمر تدخلني حتى ولو وصلنا إلى الساعة الواحدة، إذ ليس لدي أي مشكل للتكلم مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وسنؤدي الواجب، والواجب يقتضي مني أولا أن أشكر الجميع على الاهتمام بقدم الحكومة إراديا، لأنه إذا قرأت المادة 84 من الدستور "يمكن للحكومة أن تأتي" فأتينا بإرادة كاملة حرصا منا على الإشارة بكل وضوح على احترام مجلسكم الموقر كمؤسسة دستورية وإلحاحا منا كذلك أن نغتنم الفرصة للاستماع وللإستئناس بآراء السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لكي تكون فرصة - من حين إلى آخر - لتوضيح نقطة، ولإعادة المعطيات إلى مجراها الحقيقي، وفرصة للمشاركة في نقاش ديمقراطي، وربما عندما أستمع لبعض التعاليق حول التخوف من تصرفات الحكومة في مجال الحفاظ وترقية الهوية الوطنية بكل مكوناتها، بما في ذلك ديننا الإسلام الحنيف، سأرى ذلك سببا آخر لكي أثبت للجميع بأنني مسلم كذلك ولن أقبل أخذ ضربة على الخد الأيمن وأقدم الخد الأيسر، فرجائي من الجميع أن يتقبل بكل راحة القلب والصدر المفتوح كل ما سنأتي به وهو ليس جازما، فأنا عبد من عباد الله أقول أشياء ربما تكون صحيحة ويمكن أن أخطئ، لكن كونوا على يقين أنها في خدمة الجزائر، الجزائر فقط، وفي هذا الإطار سأمر بحديثي على خمسة محاور، ففي مجلس الأمة ناقش بالمحاور .

المحور الأول، قلت توضيح بعض النقاط، المحور الثاني تكميل بعض المعلومات، المحور الثالث يتعلق ببعض القضايا حول التنمية المحلية، المحور الرابع يتعلق بقضايا أخذت قسطا من اهتمام خاص حول التنمية الوطنية ومحور خامس ونحن كلنا هنا

وثقافيا، الشيء الذي يجعلنا طامحين في بناء جزائر جديدة كما كان يحلم بها الشهداء.

فالمجال إذن سيدي الرئيس ليس للجدل العقيم والبحث عن السلبيات قصد رسم تسويد اللوح من باب المعارضة لأجل المعارضة أو "معزة ولو طارت" كما يقول المثل، فنحن من جهتنا نهني مواطنينا وشعبنا، وبكل فخر بالغلاف المالي المقدر بـ 4200 مليار دينار جزائري أي 55 مليار دولار الذي خصصه فخامة رئيس الجمهورية لدعم النمو خلال الفترة القادمة لتحقيق آمال الشعب الذي زكاه لعهد رئاسية ثانية، وسوف تحقق الحكومة بإذن الله كل الوعود المعلن عنها بتنفيذ كل المشاريع التنموية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والمنشآت القاعدية وتهيئة الأرضية لانطلاق اقتصادية جديدة قادرة على فسح مكانة لنا في السوق العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا بتفرغنا الكامل للعمل الدؤوب وبانعكافنا على القيام بالإصلاحات الضرورية والتغيرات التي لا محيد عنها. إذن لقد آن الأوان كي تستجيب الجزائر قاطبة لنداءات السيد رئيس الجمهورية المتكررة من أجل ترقية فضائل العمل والروح الوطنية ودولة الحق والقانون وفي ذلك فإن الرهان لن يكون إلا مستقبلنا الوطني الزاهر؛ معا من أجل جزائر قوية عصرية، نتمنى لكم سيدي رئيس الحكومة ولطاقمكم التوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد فازوز.

وقد استنفدنا كافة المسجلين للتدخل كأعضاء، كمجموعات برلمانية، كل واحد رأى الحقيقة كما يراها هو وإن كانت متعارضة مع زميله، هذه سنة العمل البرلماني، وهذا أسلوب الحوار الذي يجب أن يواجه فيه الرأي الرأي الآخر، يجب أن نقبل هذه الحقيقة وكذلك قد عبر عن هذه الحقيقة كل واحد منا من موقعه ومن مكانته السياسية أو وجوده ضمن هذه الغرفة، الآن نستمع إلى السيد رئيس الحكومة لكي يعطينا الرأي الآخر، وجهة النظر الأخرى، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

الموضوع الثاني الذي أتطرق إليه وربما أتطرق لفحواه لكن ربما في الإشارة، لكي لا نقول إننا نعمل وفق خيار لون معين ونتغاضى عن لون آخر، بالأمس السيد مرابطي، عضو مجلس الأمة، من ولاية البويرة قدم لنا صورة، وبذل جهده ليجعلها سوداء فيما يخص السكن في ولاية البويرة، قال عن توزيع السكن: هناك من أخفى القوائم، وأخذ قوائم أخرى. أخي العزيز أذكرك بشيء، ولاية البويرة من بين الولايات الثماني التي تضررت من الزلزال، صحيح أن الذاكرة تنسى، نتكلم عن بومرداس، بل حتى الجزائر العاصمة بدأ ينساها الناس، المدينة تضررت، البويرة، تيبازة، بجاية، تيزي وزو كذلك بدرجات تختلف، أملي ألا تلوم إخوانك في الحكومة ولا حتى الوالي إذا أخذوا السكنات وآوا المنكوبين، ولا السلطات العمومية إذا أسكنوا الناس الذين يعيشون في الأكواخ بقرار وطني من السيد رئيس الجمهورية، ثالثا تكلمت عن ورشات معطلة وهلاك (CTC) لا عليك عباد الله قادرين أن ينقصوا، لا تكون أعمالهم كاملة في الجهد لكن أذكرك لقد كنت (P/APW) رئيس المجلس الشعبي الولائي من 1997 إلى 2000 وتكلمني عن مشاريع سنة 2001! معنى ذلك أنها عندما انطلقت كنت مسؤولا في ولاية البويرة، لست أجنبيا عني، أعرفك لأسباب عديدة، وقد أصبحت عضو مجلس الأمة، إذن على الأقل عندما نتكلم عن النقائص لا نأتي إلى المنبر الشعبي أو إلى غرفة من غرفتي البرلمان. لأصفي المشاكل مع زيد أو عمرو، فإذا كانت لدينا مشاكل فهنا منبر الدولة، حتى ولو كان منبرا برلمانيا.

نفس الشيء، بالأمس الأخ حرز الله تكلم عن واقع جريدة، لماذا سأتكلم في الموضوع، لو لم يكن ذا خطورة لم أتكلم عنه، في الداخل والخارج تأخذ بلادكم العصا على حرية الإعلام حتى ولو كان لدينا 450 جريدة، ومادام السيد حرز الله يعرف جيدا جريدة الصباح لأنها جريدته وجريدة أخرى، فهو يعلم أنها لم تغلق على أساس مكالمة هاتفية، يعلم أن عليها فواتير، مديونية في المطابع، نرسل إلى السيد الرئيس أم إلى مجلس الإدارة ولن أعطيك رقمك لأنني لست بحاجة لترويج الأرقام! لماذا؟ إذا لم يدخل المطبعة مال فإما

مساندون للسيد رئيس الجمهورية حكومة وبرلمانيين لأننا على يقين بأن تشكيلتكم في مجلس الأمة تشبه تشكيلة الحكومة، أحزاب التحالف الثلاثة والجماعة الذين هم غير متحزبين، مثلنا في الحكومة ثلاثة أحزاب وعدد من الإخوان والأخوات إطارات ومسؤولون حظوا بثقة السيد الرئيس ليكونوا أعضاء الحكومة، فهنا في هذا البيت من تحصيل الحاصل أننا يد واحدة في مساندة السيد الرئيس، فهذا الذي يقودني إلى المحور الخامس لأشاطركم بعض الأفكار قد تكون خاطئة وأستسمحكم مسبقا: إذا كانت سديدة ربما سنعمل بها أكثر في دعم السيد رئيس الجمهورية وبرنامجه ومن ثم خدمة الجزائر.

إذا السيد الرئيس، سيداتي، سادتي، فيما يخص تكميل المعطيات أو توضيح بعض النقاط، أبدأ بقضية مرض (L'Hépatite C) في ولاية خنشلة، جاء في تدخل الأمس لأخي السيد عطية أن ولاية خنشلة 50% من سكانها مصاب بمرض (L'Hépatite C) - يحفظ الربّ مواطنينا في ولاية خنشلة وفي كل ولايات الجزائر وحتى الجالية في الخارج - لكن اسمحوالي فقط لأوضح ربما يحتاج الملف إلى تدقيق المعلومات، بالأمس طلبت من الأخ وزير الصحة أن يعطي أهمية إضافية لهذا الملف وهنا أغتتم شيئين: أولا إذا كان لدينا مريض واحد بـ (L'Hépatite C) أو (L'Hépatite B) أو أي مرض فهذا شغلنا الشاغل؛ ثانيا (L'Hépatite C) تقتل أكثر من (L'Hépatite B)، فالحمد لله سكاننا في ولاية خنشلة، ربما مصابون هناك - يشفيهم الله - ولكن لم تبلغ النسبة 50%؛ ثالثا جاء في التعليق أن الدواء غير موجود، وأن المواطن يشتريه بـ 20.000 دج، إسمح لي أخي العزيز (L'Hépatite C) ليس لها دواء كذلك بالنسبة (L'Hépatite B) بل هناك لقاح، واللقاح مضمون وإذا كان ناقصا نستطيع أن نضمن لمواطنينا من بداية الأسبوع المقبل أن اللقاح ضد (L'Hépatite C) و (L'Hépatite B) يكون متوفرا، ربما هناك أناس قد استغفلوهم فليل إن هناك دواء بـ 20.000 دج على الأقل، من خلالكم أخي الكريم، سيعرفون أن الدواء الذي يباع لهم بـ 20.000 دج ليست له أية منفعة وليس فيه أي شفاء.

فرجائي أن ينتبه كل واحد من هذه العبارة التي تنقل وتستعمل لأن القضية ليست قضية شعر ملحون !
ما الذي يجري ؟ أمور تجري تحت سلطان القانون بين أيدي العدالة، هل يقصد زيد أو عمرو من ذلك أن العدالة تحت الأوامر؟ هنا كذلك يستطيع أن يطلق شعار، أذكركم فقط أن انتقاد العدالة سيف ذو حدين، في نهاية 2003 قيل العدالة عليها كذا والعدالة حكم الليل والعدالة كذا.

إن العملية ليست حملة وليس للدولة حملات، للدولة برامج وهذا الأمر لا يحتاج حتى إلى برنامج أو قرار سياسي أو أي شيء كان، هناك قانون إذا خرق عالجناه، إذن لماذا الضجيج؟ ولماذا قول الشيء والشيء المعاكس؟ من جهة الكل يندد بمحاربة الأمراض، ومن جهة أخرى عندما تكون المحاربة جارية يقال: "احذروا، لا تظلموا الناس واحذروا كذا!" ليس لي توشي أي حذرا!

إخواني، أخواتي الأعضاء، بكل احترامي وبكل تقديري لكم، أنتم سلطة تشريعية، أنا مسؤول عن الطاقم الحكومي الذي هو جزء من السلطة التنفيذية، القضية تتعلق بالسلطة الثالثة دستوريا وهي السلطة القضائية، إلا إذا بدأ الترويح، فيقال اذهبوا للضرب، اذهبوا طبقوا القانون ثم لماذا وضعت اليد على هؤلاء أو هؤلاء، ماذا وقع؟ لماذا ستطول القضية؟ تطول لأن عشر سنوات وبلادكم سلطاتها لم تكن قادرة على أن تحمي الناس من الموت، أذكركم سنوات قبل اليوم مؤخرا كان عندنا ملف قانون المرور وخرقه والضحايا... الخ، أذكركم بمظاهر في 94 و95 عندما كنتم تشاهدون عونا من أعوان على الدراجة، من الدرك أو الشرطة، كيف كنتم تشاهدونه؟ تشاهدونه بالرشاش، لم يخرج لكي يتفقد احترام قانون المرور، أو شخصا ما لم يدفع ضمان سيارته وإنما خرج لكي يموت ! لقد أخذت هذه العينة من السنوات الجهنمية التي مرت بها البلاد، توسع العجب فيها، قولوا لي لماذا كان لدينا 17.000 سجل تجاري في حي مثل حي بن طلحة أو سيدي موسى؟ إخواننا ونعرفهم، منهم من وصل إلى أكل القوت وفيهم الكثير المعوز، لماذا كانت تعطى السجلات آنذاك في 1994 و1995 و1996؟

تغلق ويضيع العمال، أو لا تغلق وتقدم الميزانية الدعم مثلما تقدمه كل مرة، نحن في الحكومة لسنا موجودين للتبرع فلو كان تبرعا فمرحبا به مرتين نأخذ من ميزانية الدولة، وإذا أخذنا من ميزانية الدولة فلسا أو مليارا فمعنى ذلك انتقاص القدرات التي نوجهها لتسييد حاجيات المواطن، ومطالبه وبناء التنمية... الخ.
سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،
سآتي الآن إلى المحور الثاني، المتعلق بتكميل المعلومات أو توضيح الصورة في بعض القضايا، وأصبحت في هذه الأيام قضية مكافحة الفساد موضوع الساعة. من هذا المنطلق نحمد الله: لأنني بالأمس عندما قدمت لكم كلمتي مثلما قدمتها في المجلس الشعبي الوطني، أسبوعين أو ثلاثة أسابيع قبل اليوم كنت أنادي إلى تجنيد المجتمع في مكافحة الآفات من رشوة، ومخدرات، وجرائم اقتصادية... الخ. من منطلق القول إنه إذا اكتفينا فقط بالنصوص القانونية، وبالمؤسسات التي تنشط في هذا المجال من قضاء وشرطة قضائية أو أية سلطة معنية كانت، فيبقى العمل ناقصا وهذا الذي يجعلني سعيدا بالاهتمام بمكافحة الرشوة والأمراض الموجودة في المجتمع، لكن بالله عليكم، هل سمعتم يوما من الأيام رجلا من السلطة التنفيذية قال: حملة؟ هل السلطة التنفيذية هي التي أطلقت عبارة "حملة"؟

كلمة "حملة" لم تصدر منا، مادنا عندما نصير في موقع القذف، هناك الحكومة وهناك الباقي، لم تأت من الحكومة، ولا من وزارة العدل، ولا من وزارة الداخلية، ولا من رئاسة الحكومة، ولا من أي مستوى كان، إذا أتساءل لماذا استعمال عبارة "حملة"؟ ولماذا الضجيج الآن؟ وربما الخطاب الذي تقدمت به بالأمس يتضمن بعض الأجوبة، لماذا؟ نفس الخطاب الذي قدمته للمجلس الشعبي الوطني، جماعة الربيع والمصالح الشخصية وخرق القانون لن تنام، وأستطيع القول - بين قوسين - إنه أمر طبيعي أن تدافع عن مصالحها، يعني الشيء الذي تأكله من لحم وأملاك الشعب، هذا ترويح، هذه دعاية، هذه كذا. الآن إذا كان اللجوء إلى كلمة حملة صدرت من عندهم،

كذلك، إنه عندما نستمع إلى الحديث عن جرد الصلاحيات نأخذ مثال السكنات، وصلنا في سبتمبر الماضي إلى 55.000 سكن غير موزع، بالله عليكم أترككم تحسبون حسابكم بقسط 2000 دج شهريا حق التأجير، ولو من حين إلى آخر أكثر من 2000 دج، إضربوا 55.000 على 2000 دج في الشهر واضربوا في 12 شهرا؛ لأن بعض السكنات بقيت عامين غير مؤجرة، من هو الخاسر؟ زيد أم عمرو أم الدولة، لأنه ربما لاكتمال المعلومات في سنة 1997- إذا لم أكن مخطئا - تطهير الأوضاع المالية للدواوين (OPGI) كلف الخزينة العمومية 85 مليار دينار، هل تريدون منا كذلك في عدد من السنوات أن نصل إلى نفس الرقم؟ لكن أضيف شيئا هل توزيع السكنات من صلاحيات المجالس المحلية، بحكم قانون البلدية؟ لا، لماذا؟ لأن قانون البلدية عدل في 1991، والقرار الذي أعطى للبلديات صلاحية توزيع السكنات، بحسن النية، صدر في 1998 معناه أنه أتى بعد القانون، لم نعدل قانون البلدية في 1998، كذلك قيل إنه قد ألغيت الشبكة الاجتماعية، لأم تلغ لكن اسمحوا لي يا جماعة الخير، الشبكة الاجتماعية تذهب من ميزانية واحدة، وهي ميزانية الدولة فإذا قررت الدولة أن تخصص 5 ملايين فتوزع الدولة 5 ملايين على 48 ولاية وفق كثافة السكان ووفق معايير معينة. في الأسفل يا إخوان لا يستطيع أن يحاجي ويفك وحده، يقرر توزيع 100 مليون أو 10 ملايين، فالولاية مع الدوائر توزع الحصص فمثلا لديك مليون أو 10 ملايين تساوي كذا مناصبا، تفضل وتصرف، إذا نتكلم عن نقص في المعلومات، مثل هذا الحوار سيسمح لنا بمساعدة بعضنا البعض لاستكمال المعلومات، ربما ثمة شيء غير واضح ففي فرصة أخرى، أناشذكم بطلب قدوم الوزراء عندكم في اللجان لكي يشرحوا لكم كل الملفات في يوم أو يومين أو ثلاثة أيام لأننا بقدر ما تكون لديكم كل المعطيات بقدر ما تساهمون باتخاذ القرار من منطلق قناعتكم وبأرضية صحيحة. كذلك الحديث عن قانون البلدية وقانون الولاية، ستعدل هذه القوانين وتقدم لكن في نفس السياق - إخواني - تعدل وتقدم من منطلق العهد الجديد

لأن الجماعة مقتنعة بأن الرقابة لن تصل هناك! أما الآن فقد عاد الهناء، وتعزز إصلاح العدالة وبارك الله فيكم تعدلت بعض القوانين، والمعركة ستطول وليس هناك مستوى لن تمسه، ومادام هناك كلام عن البلديات أقول حتى أعوان البلدية، البارحة أحد من الإخوان قال لي إذهب إلى الكاليتوس لترى القمامات، يا أخي سواء كانت الكاليتوس أو بلدية يوب في سعيدة أو بلدية العقلة المألحة في ولاية تبسة أو بلدية ميج ونسة في ولاية الوادي لم أت من المريخ، أنا ابن الجزائر وأعرف بلادي، فأستطيع أن أقول لكم ما هو واقع في البلديات، حتى تحت المنتخب، الناس تدفع لتأخذ وثيقة الدفن، صحيح أم لا؟ وأنتم ممثلو المنتخبين محليا في الأغلبية، هل وقع هذا من حين إلى آخر أم لا؟ هل هذا خرق للقانون أم لا؟ إذا فإما القانون موجود وهو فوق الجميع وإما لا يوجد قانون بالنسبة للجميع، فإذا وجدت دولة القانون فعلى الجميع وإلا فلا! إذا أمني أننا عندما نتحدث عن قضية محاربة الآفات والجرائم نتقبل بأن لنا عدالة، وأن الكل تحت قرينة الاتهام وقرينة البراءة، هناك كذلك مشكل قائم حاليا حول المنتخبين المحليين، شرحت في المجلس الشعبي الوطني أن المنتخبين المحليين والمجالس المحلية جزء من الدولة الجزائرية، ليست قضية لون لكن يبدو أنه مازالت - من خلال الاستماع لبعض التدخلات وأنا أحترمها - هناك حيرة كبيرة، أولا اسمحوا لي إخواني وأخواتي، كم هي الحالات التي قيل فيها إن منتخبا ما فتح ضده تحقيق قضائي؟ اتهم من جراء تصرف ما؟ أوقفته السلطة وهي سلطة الوصاية محليا؟ ما معنى السؤال الذي أطرحه؟ هل بدأت هذه في مارس 2005؟ هل بدأت في جانفي 2005؟ في جوان 2004؟

إذا نتساءل لماذا تقوم القيامة اليوم؟ هناك نقائص فلنبحث كيف نعالجها، هناك تعسف فلنبحث كيف نعالجه، لكن هل معناه أن عقرب الساعة يدور في وقت ما ويتوقف في وقت آخر، إذا كنا نتفق أن المجالس هيئات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فالمجالس مجالس بغض النظر عن من كان على رأس المجلس أو في صفوف المجلس، وأستسمحكم القول

للجزائر، عشنا زمنا كانت فيه المجالس في إطار نمط دستوري الكل هو الكل، نحن سائرون في مسار التغيير، أظن أنكم تتفقون معي أن المالية المحلية يجب أن يصبح لها معنى، هذه الكلمة (La finance locale) إلى بداية السبعينات كانت للبلديات ميزانية تجهيز أو ميزانية استثمار بالأحرى، كانت البلديات تذهب إلى البنوك، صحيح أنه في ليلة من الليالي في 1984 باتت الجزائر بـ 800 بلدية فأصبحت بـ 1500 بلدية زد على ذلك، تعرفون أنه عندكم 1200 بلدية مفلسة، إذا تقرر أن تساهم وتمثل الشعب وفق البطاقات التي هي في يدك، سيأتي وقت بعيد جدا، لأن الحقائق مهلهلة إلى حد ما في معطياتها، أين تغرم البلديات: أرادوا بناء ذلك القوس الجميل في مدخل البلدية، ولديكم عبارة أسمعها دائما في البرلمان " لا يسمن ولا يغني من جوع " ذلك القوس لا يسمن ولا يغني من جوع فقراء البلدية، قوس جميل لكي يستقبلوا وفدا ببشاشة، جميل ! لكن عندما تصنع البشاشة تأخذ الغرامة على مواطنيك وعندها يقولون لك إذا قبلوا بها أو جاءت البشاشة تبديرا، فالمنتظر أن تدير الدولة ظهرها للبلديات !

مسألة تسديد مديونية البلدية تعود من دورة إلى دورة، أبشركم خيرا، إذا لم تولوها الاهتمام، فالوثيقة الخاصة بالبرنامج الخماسي من جملة التدابير التي تذهب فيها 4200 مليار دينار هناك تدابير للبرامج التنموية للبلديات (Programmes communaux de développement) وقد صادقتم على قانون في 2005 مرّ عندكم هنا، 29 مليار دينار لكل البلديات أبشركم خيرا قانون المالية التكميلي يأتي ليقول لكم: 40 مليار دينار لكل البلديات وكل عام بـ 40 مليار، هذه كذلك لو كانت الأمور مرتبة، لوصلت الجزائر حد الكمال في التنمية، ليس هناك دعم لكن لا عليه مادامت الأمور غير مرتبة فهذا ليس ذنب المواطن، ليس ذنب الجزائري الذي يعيش في البلدية - مهما كانت البلدية - إذا لم تكن هناك غرامة محلية، مالية محلية، لكن الإشارة مفيدة ففي غضون هذه السنة سيقدم المشروع التمهيدي للقانون إلى البرلمان حول البلدية وبعدها حول الولاية، أعطيك

إشارة عن مفهومه وفلسفته.

هناك موضوع آخر القيامة قائمة عليه: المدرسة، الهوية الوطنية، أنا أشكر الإخوان الذين قالوا إن الإسلام دين الدولة لأنه قد ينسأه البعض فإذا كان الإسلام دين الدولة فكلنا مسلمون ويقع على عاتقنا كلنا واجب صيانتة وأن نرفع مشعله وشأنه في الداخل وحتى في الخارج، لكن هنا كذلك - بالله عليكم - من حين إلى آخر أجد نفسي أتساءل، لماذا الآن؟ تكلمتم عن البرامج وعن تقليص مكانة التاريخ ! أستمحكم لأقول إن معلوماتكم خاطئة، تقليص مكانة تدرّيس اللغة العربية أو التدرّيس باللغة العربية، إسمحوالي إخواني لأقول لكم إن معلوماتكم خاطئة، تقليص مكانة التربية الإسلامية، إسمحوالي يا إخوان لأقول لكم هنا كذلك إن معلوماتكم خاطئة، ونطلب من السيد بن بوزيد، وهو تحت تصرفكم، أن يحضر للذين يعملون في لجنة التربية الجداول الخاصة بمقارنة الساعات ومحتوى البرنامج في سنة 1985 في سنة 1990 في سنة 1995 في سنة 2000 ومن سنة 2000 إلى سنة 2005 عام بعام هذا لكي تطمئن القلوب .

أضيف لكم شيئا لأن الكل يساند السيد رئيس الجمهورية والحمد لله، أملي أن الكثير يصغي إلى كلامه بأكثر دقة. إذا سمعتم خطابه عند افتتاح أسبوع القرآن، وفي فرص أخرى بما في ذلك في لشبونة مع الجالية الجزائرية يتكلم ويعبر عن قلق وهو قلق مشروع فيما يخص ترسيخ الهوية الوطنية عند أبناء الجزائر، وعند الأجيال الصاعدة في زمن العولمة والتلفزيون وكذا.. فكونوا على دراية أن هذا سيتبع بتدابير إضافية لتعزيز مساهمة المنظومة التربوية في هذا الدور: تكوين أبناء وبنات الجزائر في الهوية بل وستطلعون على ذلك عن قريب، في تجنيد قدرات جزائرية أخرى خارج المدرسة لتعزيز هذا الدعم، لكن مثلما قلت السؤال الذي أطرحه على نفسي لماذا الضجيج الآن بخصوص شعبة الشريعة الإسلامية في البكالوريا، لماذا الآن؟ ولماذا نربطها مع التكوين ومع ... ومع ... !

السيد عبد العزيز، أعتقد أنه حان موعدك، خذ راحتك أخي بارك الله فيك، حتى يفهم الجميع بأن

ولا تكونون ضد السيد رئيس الجمهورية، لأنكم تسمعون صباحاً ومساءً - كلما أتت المناسبة - يندد بالإرهاب ويقرر - كمسؤول - استمرار مكافحة الإرهاب ولم يمدّ يداً واحدة للمصالحة بل يدين.

ثانياً، فيما يخص المصالحة، بقدر ما نشجع هنا كذلك كل من يمكنه أن يساهم في التجنيد والتعبئة للمصالحة الوطنية، أود من خلالكم، وأنتم ممثلو الشعب، أن أنبه المواطنين والمواطنات إلى "البزنسة" بالمصالحة الوطنية سواء كانت سياسية وهذه لا يَحْتار فيها المواطن لأنه واع بها أو حتى البزنسة بالمال، تابعوا في الساحة، لا أسمى أحداً، هناك أشخاص نظموا أنفسهم ورفعوا "سنجاق" المصالحة الوطنية وهم يتلاعبون حتى بسمعة شخصيات من أكبر الشخصيات وزنا في تاريخ الجزائر ويذهبون للدفاع عن المصالحة الوطنية ويأخذون المال! وهذا يسمى سرقة حتى يرسخ في بالكم، هذه الجماعة أعطيت تعليمات لوضعها عند حدها، ولفتح تحقيقات قضائية ضدها بتهمة الاختلاس؛ فالمصالحة الوطنية والإجراءات التي سترافقها بما في ذلك العفو، البعض يقول ننتظر فلا ندري ماذا تتضمن! على الأقل تعرفون أمراً، أن السيد رئيس الجمهورية قال بوضوح العبارة إن القرار سيعود للشعب الجزائري السيد، وسأسال الشعب الجزائري السيد، وأنتم برلمانيون فماذا تستخلصون من هذا؟ أن العملية ستجري عن طريق استفتاء، وأنتم رجال القانون ماذا تستخلصون؟ أنه إذا كان هناك استفتاء، فمعنى ذلك أن رئيس الجمهورية يطرح سؤالاً على الشعب، بكل سيادة وفي إطار كل الصلاحيات التي أعطاه إياه الدستور، ولا يوجد غيره الذي يتدخل في الموضوع والشعب سيد يقرر بكل سيادة، فكل ما يأتي مع الرياح من تحاليل والأفكار جيد، يثري النقاش، لكن يبقى مجرد نقاش لا أكثر ولا أقل، هذا كذلك ربما كان في حاجة للتوضيح.

أما الآن، عندما يقال لي، بالله عليكم، واجب عليكم أن تساهموا في إطار خلق مناخ ملائم للمصالحة الوطنية وهذا جاء على لسان أخي السيد بوسنان وهو

أمورنا منسقة؛ قلت أتساءل لماذا الضجيج الآن، البعض يتكلم وربما يتكلم متخوفاً، بكل صدق، نشرح ونكرر الشرح.

البعض - اسمحوالي يا إخوان - فربما بداله أنه وجد فرساً يركبها ويمارس بها السياسة، سيسوا كما يهوى لكم وأصحاب القضية فهموا من أقصد، القرار اتخذ والقرار نهائي: ألغيت شعبة بكالوريا علوم إسلامية مع مرور هذه السنة، هل الآن بإلغاء الشعبة سنجد الجزائري وأبناء وبنات الجزائر من دينهم الحنيف ومن إسلامهم؟ وأطرح عليكم الأسئلة التي طرحتها على المجلس الشعبي الوطني:

أولاً، شعبة واحدة، وشعب أخرى، هل الأولاد الذين يدرسون شعبة الرياضيات أو الأدب ناقصو إيمان؟! حاشالله، بل نقول في الساحة - والحمد لله - لدينا زعماء كمرشدين، ورجال ذوي حنكة عالية في السياسة، وكطلبة سابقين في معهد العلوم الإسلامية في قسنطينة ولم يتحصلوا على بكالوريا شعبة علوم إسلامية لأنها لم تكن موجودة عندما درسوا، الحمد لله هم الآن متاريس، ليسوا فقط متشبعين بالإسلام بل يساهمون في ترقية نور الإسلام، وبارك الله فيهم، لكن لكي لا يكون خلط، اتخذ القرار، قرار الدولة، التحالف الرئاسي جيد لكن التحالف الرئاسي ليست له صلاحيات مؤسسات الدولة، يساهم في التعبئة، في الرأي، في التجنيد، هناك وزارات، غرف أو لجان في البرلمان، هناك هيئات، كل واحدة منها تقوم بدورها.

نصل الآن إلى قضية المصالحة الوطنية، وبطبيعة الحال المصالحة الوطنية موضوع الساعة، وآفاق جد هامة ونحن نتكلم عن المصالحة الوطنية، أنا أشكر الإخوان الذين في تدخلاتهم تقدموا بالتعازي إلى عائلات أفراد الحرس البلدي الذين استشهدوا أول أمس بالليل - رحمهم الله - في ولاية المسيلة، غير أن قلبي كان سيرتاح أكثر لو سمعت التعازي مرفوقة بالتنديد: لأن الصاعقة لم تنزل من السماء وأخذتهم بل قتلهم مجرمون، أملي أن نعود إلى التكفل بواجب التنديد وكونوا على يقين أنكم أنتم أو غيركم، من خلال التنديد بالإرهاب، لا تعرقلون المصالحة الوطنية

لافتة مستشفى جامعي؟ أم ينتظرون الطبيب؟ إذا كنا نتكلم عن غياب الطبيب، هيا بنا نتجند لكي نزيد من عدد الأطباء الأخصائيين، والهياكل ثم نأتي إلى المستشفى الجامعي في ورقلة أو في بشار أو في تمنراست ومازال الخير، الجزائر لن تنتهي، لا في السنوات 2010 ولا في الألفية الثالثة، الآن نقول ماذا تفعل الدولة لتعزيز قدرات الصحة في هذا البلد؟ بشرى خير لكم، ومن خلالكم للمواطنين، الوثيقة الموجودة بين أيديكم المتعلقة بالخماسي تخبركم أن عشرين مستشفى جديدا بما في ذلك مستشفيات خاصة ستتنجز في السنوات الخمس المقبلة، لكن في نفس الوقت عندما نتكلم عن المستشفى وتغمرنا الحيرة على المواطن يجب أن نتطرق إلى جانب من الإشكال، المواطن البسيط ولا يوجد البسيط في عباد الله، الذي لا يملك بطاقة زيارة، ولا "مرسيدس" كبيرة، ولا يملك نقالا فاخرا، ذاك الذي يصل إلى المستشفى وينتظر عاما لكي يحصل على موعد عند الطبيب المختص، وإذا جاء إلى المستشفى يأتي - كما يقال بالعامية - ب (J5) ويجب عليه أن يحضر معه الأغذية والطعام... الخ. واقع مر، هذا الواقع يجب أن يتغير، كيف يتغير؟ يتغير بإصلاح المنظومة الصحية العمومية، السيد عمار تو وزير الصحة الذي باركانه وفرحنا به ننتظر منه ونحن مقتنعون بأنه سيأتي بالنتيجة، نهي هذا الإحصاء الذي نركض وراءه منذ عشر سنوات، من هو المعوز؟ من هو صاحب الدخل المتوسط؟ من يحظى بالحماية الاجتماعية، من يملك مصانع يزيد الله، والمحتاج تحمله الدولة على رأسها حتى إذا كان علاجه يكلف مليارا في العام، هذا واجبها، أما الميسر عليه فلا يفكر في الدولة بل يفكر في إخوانه المواطنين المحتاجين، يضع قليلا في الصندوق عند الدولة - بطبيعة الحال - في المستشفى لكي ينال الذي هو أقل منه قليلا، وعليه أن يدفع كذلك.

يا إخوان آتي إلى موضوع الذهنيات، كفانا - لستم أنتم - في هذه البلاد من خطاب البكاء، والهروب من الحقائق، نعرف أناسا يذهبون إلى بلد مجاور لا يملك شيئا إضافيا عن القدرات الموجودة في هذا البلد،

من مساندي برنامج السيد رئيس الجمهورية، أعتقد أن الحكومة تطبق قرارات وتعليمات ونداءات رئيس الجمهورية، فالمصالحة الوطنية لا تعني تعبيد الطريق للعبث والفوضى، المساس بالأملك يعاقب ويحارب قانونا ونأتي لبعض الأمور فيما بعد عندما أسمح لنفسي فتح صدري لكم في بعض التعاليق في المحور الخامس.

سيدتي الرئيس،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة، من جملة قضايا التنمية المحلية سأشير لبعض القضايا وأستسمح سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة لعدم إشارتي لقضايا ربما أثاروها، لأن الأمر قد يتطلب مني البقاء في هذا المنبر عشر ساعات، بلادنا واسعة، ولكن نبدأ بقضية الغاز، الغاز للسكنات، أحد الإخوة في تدخله قال: بلدية يصلها الغاز وأخرى لا، مادام هو من شرق البلاد ولا أسمى الولاية، أستطيع أن أؤكد له ولكم كذلك أن الوضع نفسه من شرق البلاد إلى أقصى غرب البلاد، صحيح بالنسبة للغاز وصلنا إلى ما يقارب 40% أو 45% من تغطية الريف لكن مازال لدينا عمل ننهيه وهذا الذي يجعل - في البرنامج الخماسي الذي وزعت عليكم وثيقته، في الخمس السنوات التي نعيش منها الشهور الخمس الأولى - الغاز يصل إلى 900.000 بيت جديد في الجزائر، ونحن نتكلم عن الغاز، نقول كذلك الأمر بالنسبة للكهرباء، تصل الكهرباء إلى البيوت الريفية، وسأتي إلى الريف فيما بعد، 400.000 بيت ريفي تصله الكهرباء في الفترة ما بين 2005 - 2009 وإذا رغبتكم في تقدير الحجم هل هو كاف، فالكمال لله سبحانه فقط، قارنوا رقم الخماسي 2005-2009 بالخماسي 1999-2003 وتجدونه بكل بساطة مضروبا في اثنين، بمعنى أننا نحن الآن بصدد تزويد 900.000 بيت، بالأمس زدنا 400.000 بيت.

جاء انشغال حول أوضاع الصحة وقطاع المستشفيات، جميل في إطار سياسي أن نقول إن الجنوب لا يملك مستشفى جامعي، جميل! خاصة أنه ينطلق من حقيقة، حفظكم الله يا إخوان، أهلونا في الجنوب هل ينتظرون أن نمدهم جدراننا ونعلق عليها

أموال صندوق الجنوب في 2003 و2004 التي صرفت، صرفت في ولايات الجنوب وعددها ثمانية أو إثنتا عشرة لا أستطيع أن أتذكرها كلها، وصرف جزء منها في مكافحة الجراد وسياسة مكافحة الجراد لن نقيمها على حساب الجنوب، نجري حساباتنا في قانون المالية التكميلي لكن صندوق الهضاب أتى من منطلق أننا نريد إقامة سياسة للجنوب فأقمنا صندوق للجنوب ويبقى للجنوب، وبارك الله فيك وبدون إشارة إلى اللون لأنه في حملة ما وفي حياة أخرى كنت في بشار وقلت صندوق الجنوب أو شكوا أن يصلوا به إلى (Sablettes) يعني هذا الشاطئ في العاصمة؛ في ولاية المدية قالوا سيأتيكم ذاك السيد لكن انظروا ماذا يقول؟ وقيل: كيف يخصصون صندوق الجنوب للشمال؟ قال الإخوان: إحذر مما ستقوله، فهم هنا في المدية غاضبون عليك؛ عندها رغبت في صعود المنصة والقول: صندوق الجنوب للجنوب، سياسة خاصة بالجنوب أقيمها، عندنا سياسة للهضاب - الحمد لله - وخصصنا لها صندوقا، ولصندوق الجنوب 2% من ضريبة المحروقات أي 16 مليار دينار في العام ولصندوق الهضاب 3% من ضريبة المحروقات أي 24 مليار دينار في العام فليطمئن إخواني سكان ولايات ورقلة، غرداية، الأغواط، تمنراست، إليزي، أدرار وبشار وتندوف أن صندوق الجنوب هو للجنوب والباقي يصعد إلى الهضاب.

وأعرج على أوضاع خنشلة التي زارها السيد رئيس الجمهورية مرتين وأعطاهها برنامجا خاصا وأنا سعيد عندما يطالب المواطنون من خلال ممثل في البرلمان بالمزيد من الدعم لأنه في سنة 2003 وبداية 2004 وصلت إلينا بعض التعاليق والتصريحات والمقالات، لا أقول عقدتنا بل تركتنا نتساءل قليلا، وقد قيل: السيد الرئيس يذهب ليعطي برامج تكميلية، والبعض الآخر يقول خرق الدستور وآخرون قالوا إنه خرق الميزانية فجاء الخير وسيأتي كذلك في هذا الخماسي، ولولاية خنشلة نصيبها مثل ولاية تلمسان، الطارف، تمنراست بحكم موقعها كالولايات الأخرى: باتنة، سطيف حتى البرج جزئيا ونذهب إلى

لماذا ذهبوا؟ هل بسبب نوعية الخدمات أم بسبب التباطؤ؟ إننا هذا الذي يتركني أقول نصلح ونرمم البيت ثم نبني مستشفيات ذات طابع جامعي، إن شاء الله يأتي زمن حتى ولو لم نكن في هذه الدنيا لكن - بفضل الله سبحانه وتعالى - الدوام للجزائر وللشعب الجزائري، نستطيع الوصول لأن يكون لنا مستشفى جامعي في كل ولاية، لكن قبل أن نصل إلى هذا نرمم أحوالنا حجرا بحجر وحائطا بحائط!

دائما فيما يخص الجنوب وجزءا من بلادنا، وهي منطقة جد شاسعة، وردت بعض الأسئلة، أطمئن الإخوة الذين تفضلوا بها ومن خلالهم المواطنين القاطنين في ولايات الجنوب: طريق عين صالح - تمنراست سيرمم ولا أقول في 2007 فالترميم قد شرع فيه، ثم إن جبال عراقة ليست سهلة والإخوان من ولاية تمنراست يعرفون الجهة، لكن ستصلح بصفة دائمة، وفيما بعد أقول لكم لماذا؟ نفس الشيء فيما يخص طرق ولاية إليزي من عين أمناس إلى إليزي أو من إليزي إلى جانت، أولاً لا ننسى أن نحمد الله، فمنذ 2000 أو 2001 فقط لدينا طريق معبدة من إليزي إلى جانت، سابقا لكي نوصل المواد الغذائية إلى جانت نبعثها ب طائرة (630) لأنه لا توجد طريق معبدة، فنحمد الله على أن أنجزنا طريقا وسترمم: والمياه تحول من عين صالح إلى تمنراست ليس على حساب سكان عين صالح لأنه يوجد بحر تحت عين صالح لكن إذا لم نحول المياه إلى تمنراست فلا يبقى لنا إلا تهجير سكاننا من تمنراست إلى الشمال وعلى الأقل لكي نبقى بسكاننا متواجدين، من خلال الجزائريين، في كل ربوع البلاد: لسنا عازمين على الخروج من تمنراست إلى الشمال أو نجيء بمواطنينا من تيمياوين أو تنزاواطين إلى الشمال، ستأتي المياه! لكن فيما بعد هناك إشارة كذلك إلى توفير المياه وعواقب ذلك: أما قضية صندوق الجنوب، وأحد من الإخوان بالأمس وأظن الأخ حود قال لي لقد تغذى منه الآخرون، تابع يا أخي، منذ سنتين جاءت بشرى خير وتجسدت وصوت عليها، عندنا اليوم صندوق الهضاب، معناه أن صندوق الجنوب بقي للجنوب، 12 ولاية من الجنوب أستطيع أن أطمئنك وأصارحك،

الغرب، للولاية نصيب في حساب صندوق الهضاب وامتيازاته لتعزيز التنمية التي إن شاء الله ستتحسن. لماذا قلت ستعزز وترمم الطرق وتبقى تصان لأن هناك موضوعا وربما جوابي لا يترك أحدا من إخواني وأخواتي في المجلس يصفق لأنه مُرَكَّن هي الحقيقة، ذكر تسعيرة الطائرة، بالله عليكم يا إخوان، أولا الطائرة آلة نستوردها من الخارج بالعملة الصعبة، وهي تعلق بوقود يباع في الجزائر بالسعر الدولي (الكيروزان)، وهي تستعمل طاقما من طيارين ومساعدين سواء سافروا من الجزائر إلى وهران أو من الجزائر إلى روما أو من الجزائر إلى تمنراست أو إلى موسكو تدفع أجورهم بالدينار في الجزائر إذن لماذا رحلة ساعتين الجزائر - باريس ذهابا وإيابا تفوق 45.000 دج، تعلق طائرة وتعمل ذهابا وإيابا، كيف تكون تكلفتها 45.000 دج؟ فكيف تريدون أن تبقى رحلة الجزائر - تمنراست تكلف 5000 دج والرحلة تستغرق ساعتين و25 د؟! وأقول لكم لماذا أملك هذه الوقاحة لكي أرفع هذا الموضوع في مقام المجلس، وربما يتابعها المواطن في التلفزيون لأنني لست غريبا عن هذا البلد؟ من يتكلم ومن يسافر يا إخوان؟ كم من عائلات ولد أفرادها وكبروا وربما لما جاء الحج ذهبوا للحج واستقلوا الطائرة، مواطنونا - عباد الله - في سيلات، في أم العسل في برج عمر ادريس، في البرمة، هل مشكلتهم هي الطائرة أم المدرسة وقليل من المياه وعبادة والكهرباء؟ فالقضية ليست قضية حسد، فإذا أفلست شركة الخطوط الجوية الجزائرية أو كان لديها عجز فتأتي إلى الخزينة، وقد طهرتها الخزينة سنتين قبل اليوم بـ 24 مليار دينار، بمعنى 24 مليار دينار انتزعت من الصحة، المدرسة ولا أدري من أي قطاع آخر كان: إذن يا إخوان نحن ذاهبون للتقدم وللتقارب من الشعوب المتقدمة، نأخذ مثلا أمريكا، سياسيا يستطيع الناس ألا يتفقوا معها، ولهم الحق في ذلك، أما تنمويا فأظن أن الكثير يقول حسنا فعلوا، إنهم يعيشون في بحبوحة، يقطعون 5000 كلم من الشاطئ الشرقي من نيويورك إلى الشاطئ الغربي، لوس أنجلس وسان فرانسيسكو برا ويستقلون ثلاث حافلات لمدة يومين ونصف

اليوم، ولم ينقص هذا من قدرهم. قلنا إن المريض نعالجه ونحمله فوق رؤوسنا، نفس الشيء بالنسبة للنقل، الطالب نساعد، أما أن نذهب إلى اقتصاد السوق ونحن نسلك تصرفا آخر فهذا إذا كان لدينا طريق معبدة حتى ذو الاتجاهين، وأحد سأل بالأمس عن الطريق السريع للجنوب ربما ليس مبرمجا في هذه العشرية وحتى في السنوات التي ستأتي لأنه لكي تنجز طريقا سيارا يجب أن يكون هناك نشاط من أجل المردودية لكننا نعبد تعبدا جيدا الطريق الوطني الأول الذي نسميه الطريق الصحراوي إلى برج باجي مختار أو حتى إلى تينزاواتين ونصلح كذلك الطريق رقم 77 الذي يبدأ من جن جن إلى سطيف لكي نربطها مع الشبكة وسنرى إن شاء الله حافلات مكيفة، ومحطات وفنادق ويشغل شبابنا ويسافر مواطنونا في راحة كما في البلدان الأخرى وتلك الساعة - كما يقال - من يحب الرفاه فليفضل بالحضور بواسطة الطائرة ومرحبا به!

تكلتتم إخواني كذلك عن قضية المياه في الغرب، صحيح أن الأمر أمر الله، الغرب في حاجة إلى مياه، لقد تعبنا من بناء السدود وتحويل المياه، لم نستطع مكافحة منطوق الطبيعة، تعرفون أنه قبل ثلاث سنوات عرست الجزائر كجزائر وأهلونا في وهران عرسوا أكثر، نقل المياه من قرقار إلى وهران كان أمرا حسنا، كان في قرقار 400 مليون م³ وحاليا 26 مليون م³، يعني بنينا السدود ونشق قنوات نقل المياه وكل التدابير لكن ندبر ونقتصد قليلا كذلك، هذا الذي ترك الدولة في إطار برنامج تحلية المياه، وبشرى خير لإخواننا وأخواتنا سكان غرب الجزائر، إذ هناك ست محطات للتحلية التي تمدنا بـ 700.000 م³ يوميا كلها في الغرب، محطة مرسى الكبير 1000.000 م³ يوميا، محطة أرزيو 75.000 م³ يوميا، محطة حنين في تلمسان 150.000 م³ يوميا، محطة سيونة وشعة كذلك 50.000 م³، بني صاف 150.000 م³، مستغانم 100.000 م³. الآن يقول إخوان من جهات أخرى من الوطن ونحن؟ للوسط 400000 م³، الحامة، زالدة: الشرق لديه في سكيكدة محطة واحدة وكذلك الطارف محطة واحدة وكانت عندنا أخرى في جيجل أوقفنا العمل بها وأظن أنه حتى السيد بوسنان

لتر الحليب من دينار وعشرين سنتيما إلى عشرين دينارا! أنظروا أين وصلت بالمواطن سياسة المحبة وحب الذات؟! لو جعلنا الزيادة عاما بعد عام ورفّع السعر مثلا من خمسة إلى عشرة سنتيمات لكان ذلك خيرا للمواطن، ربما يبقى السؤال مطروحا.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي، أعضاء مجلس الأمة،

لقد وصلتني أسئلة حول حصيلة الفلاحة وحتى لا أطيل الكلام عليكم انظروا إلى الوثيقة التي بين أيديكم، حصيلة سنة 2004، فيها كذا من مئات الآلاف من الهكتارات التي عرفت علاجا في الهضاب، وعندكم عشرات الآلاف من الهكتارات التي عرفت التشجير وعندكم المنتج الفلاحي وعندكم وعندكم..

إن فالحصيلة بين أيديكم وقد سألت الجماعة: هل تستمر الدولة في الدعم؟

نعم! وقد قلتها أمام المجلس الشعبي الوطني، وليطمئن الفلاح، حتى بعد انضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة أو الاتحاد الأوروبي سنواصل دعم الفلاح، فقط نمشي لتسديد السعر كما نعطي لها الوقت أكثر، شيء قليل من السلفية وشيء أقل من «الهدية»! وهذه هي الطريقة التي تبعد عن بعض الانزلاقات التي تقع من حين لآخر ونسمع من تدخل إلى تدخل أو من مكان إلى مكان الناس يمدحون برنامج دعم الفلاحة، لكن في نفس الوقت تقول بأن هناك شخصين أو عشرة أشخاص أخذوا الأموال عبثا وهذا موجود، ولكن عندما يُخرج شيئا من جيبه أو يأخذه سلفا أكثر مما يأخذه دعما هكذا فحينئذ تبقى الأمور تسير جيدا.

أما السؤال المطروح عليّ والقائل: أين التنمية الفلاحية؟ أو أين التكفل بالريف ويجب عليكم التكفل بالريف لأنه كان يحتضن ثورة التحرير أثناء الحرب، والله، يمكن أن تكون هناك سداجة ياسي بوسنان، والإنسان مستعد في بعض الأحيان ألا يفهم! وأنا أتكلم عن نفسي!!

أظن أنني لم أتكلم كثيرا عن الريف في الوثيقة لكنني أعتقد أنني تكلمت عن حفر الآبار للسقي، وعن ترقية المناطق من خلال الامتياز (Les concessions agricoles)

لن يعتب عليّ، لماذا؟ لأن 1000 ملم من المطر تجعلنا نحمد الله ولديكم سد في طور البناء لذا فالقضية ليست مجحفة.

لكن يا إخوان من خلال محطات التحلية، نأتي للكلام عن تسعيرة المياه، يقول المواطن إن الماء أتى من الله وله الحق في ذلك ضمن تحليل ما فلسفي روجي عقائدي، صحيح أن كل شيء أتى من الله حتى البترول لكن في العمل هناك استثمار، سدود... إلخ وماء السدود يا إخوان يتدفق بـ 50 دج للمتر المكعب إذا بدأنا الحساب ولا بد أن يأتي اليوم الذي نبدأ فيه بالحساب، وننشئ شركة لتسييره ولتشجير (Basin Versant) حتى لا يمتلئ بالظمي.

إخوتنا في شرق البلاد، سد بني هارون بدأ يصبح حقيقة، تقريبا 900 مليون م³ وتنقل مياهه إلى تبسة، خنشلة، باتنة، أم البواقي وبطبيعة الحال لولايات الشمال لكن ربما الشيء الذي لا تدرونه هو أنه تلزمتنا محطة توليد الكهرباء، وهل هذه الأخيرة بلا مقابل كذلك؟ فلما نأتي إلى تحلية المياه، يكلف المتر المكعب الواحد 60 دج، طيب هل سمعتم الحكومة قالت لكم إنه في نهاية السنة سيصل المتر المكعب إلى 60 دج؟ لا بل قالت تأخذ وقتا قد يدوم خمس سنوات أو عشر لكي نصل إلى الأسعار الحقيقية، إذا لم نصل إلى الأسعار الحقيقية، هذه المحطات الخاصة بالتحلية التي تكلمت عنها، هناك محطة ستبدأ في العمل في 2005، الثانية في 2007... إلخ إلى غاية بداية 2009 ستبدأ عشر محطات بالانتاج، فاليوم الذي نصل فيه إلى عشر محطات إذا لم يكن هناك أحد يضع يده في الجيب، فستنفق الخزينة العمومية 28 مليار دج فمن أين ستأتي بهذا المبلغ؟ هل نقتطعها من زيد أو عمرو؟ لا، بل نقتطعها من القدرات التي تستثمر في خدمة الجزائريين.

إن يا إخوان السؤال الذي يطرح هو هل نرجع إلى سياسة النعام ونضع رؤوسنا في الرمل ونظهر بصورة جيدة ونطمع في مدح الناس لنا وعندما تصل ساعة الحقيقة نعود لنعيش ما عاشه هذا الشعب الكريم الذي في ليلة واحدة ارتفع فيها سعر الخبزة من دينار إلى سبعة دنانير ونصف، وكذلك بالنسبة إلى

الوقت الذي كان فيه تصدير الخمر يأتي بالفائدة أكثر مما تأتي به المحروقات: 02 مليار دولار، هذا في سنوات الستينات، يا جماعة الخير.

نحن مؤمنون وإذا كنتم تشكون فارجعوا إلى التاريخ وإذا شككتهم فستجدون أن الإسلام أخذه أولاد هذه الأرض إلى «بومباي» في الهند، ربما الإخوة الذين يمثلون ولاية برج بوغريريج بإمكانهم البحث في التاريخ فسيجدون قرية من ولاية برج بوغريريج في القرن الخامس عشر ميلادي في كل أربع سنوات تأتيها قافلة من عند السلاطين وعلى رأسها شخصيات محملة بالهدايا تشكرها على خيرها لأن أناسا منها هم من أدخلوا الإسلام إلى «بومباي»؛ صحيح قد أهملنا شيئا يسمى الجزائر ونصون شيئا يسمى الجزائر وماضيها.

إخوانكم في إفريقيا، لماذا يعبدون عين ماضي؟ ليس معنى ذلك لأن عندنا الزاوية التيجانية في عين ماضي بل يتذكرون ما أتاهم من هذه الأرض الطيبة الحاملة لرسالة الإسلام. نحن في القرن الـ 21 وكلما نأتي لإصلاح المدرسة، يقولون توقف حذار من اللعب بالدين، ولما نأتي لدعم الفلاحة فيقولون لا لقد دخلت إلى الحرام لا! لا! وهذا غير جائز في بلد دينه الإسلام، دولة دينها دين الإسلام، لا علينا نكر، كررناها في 1997 ونكرها في سنة 2005، وإذا كان من الممكن سنكرها في المستقبل.

الأخ زهاري بوزيد قد سأل عن توزيع البرنامج الخماسي وسؤاله منطقي وذو أهمية، وما يمكن قوله الآن هو أن الشطر الخاص بسنة 2005 قد وزع والأخ كان رئيس لجنة المالية في مسيرته بالمجلس الشعبي الوطني وهو الآن عضو بمجلس الأمة وأنتم كذلك مشرعون، أقول كيف تمّ التوزيع؟ بالتنسيق ما بين السلطة المركزية والسلطة المحلية معناه الولاية، المديرين التنفيذيين المحليين بالاستشارة واليوم أبشركم أن برنامج أو حصص سنوات 2006 و2007 و2008 و2009 كلها في طور التوزيع، وستوزع في سبتمبر (Tout sort massivement) ويكون هذا بالتشاور مع الولايات والوزارات وأخص بالذكر وزارة المالية... الخ.

وعن الدعم الفلاحي وكذا الطاقة الكهربائية للبيوت الريفية، وكذلك السكن الريفي الذي عرفتموه، ظننت - ولربما لم أفهم - أن هذا كله من أجل الريف، أما إذا كان مطلوباً منا أن نبوّها في باب يسمى «الريف» فهذا شيء سهل وإن شاء الله في حصيلة سنة 2005م نأتي بها كما هي ولكن مبوبّة تسمى «باب التنمية الريفية» وتطبع في صفحة أو في صفحة ونصف وكما يقول المثل (الغالي طلب الرخيص).

طُرح اليوم سؤال من طرف الأخ من كتلة حركة السلم حول الكروم، والله ظننت أن البلاد تسير، ورؤيتها تتضح أكثر.

نفس السؤال طرح علي سنة 97 عندما قدمت البرنامج أمام نواب المجلس الشعبي الوطني وقلت آنذاك وسأكرر نفس الكلام اليوم تقريبا بعد ثماني سنوات خلت: هل الكروم نعمة على الفلاح كمردود أم الكروم باب جهنم للفلاح الجزائري إذا ما استثمر فيها؟

سأذكر أخي العزيز يوم أن كنا تحت سيطرة الاستعمار ولم نكن آنذاك أسيادا ومع ذلك كان الجزائريون يعملون في فلاح الكروم والكلون على رؤوسهم وقد بقوا على دينهم مسلمين وأهل شموخ ووطنيين وحرروا البلاد من الاستعمار، وبيننا وبينك أن العشرات والمئات والآلاف من الجزائريين الذين خاضوا حرب التحرير لم يدرسوا كتابا ولا وثيقة يعني كبرنامج سياسي كما يُقال اليوم ونحن مستقلون، فقد قاموا يكافحون بكلمة (الله أكبر)؛ إذن لا تخف عليهم إذا ما اشتغلوا في فلاح الكروم، إسمعوا إلى إخوانكم في غليزان ومعسكر وعين تموشنت إنهم يبحثون عن القوت! ولماذا جيراننا المغاربة بمفهوم (المملكة المغربية وتونس) كل سنة في ميزانيتهم التجارية يتحصلون على الملايين والملايين وعشرات الملايين من الدولارات من صادرات الخمر!

كفانا من الصراع الايديولوجي هذا، كفانا فهو لا يربح ولا يزيد، وإنما نفقد به المنطق والمصلحة العامة فقط؛ وهنا في هذه القاعة إخوان قد سبقوني في المسؤولية وفي شرف خدمة الوطن يتذكرون

نلتقي بالشريك الأجنبي لنعطيه الامتياز (B.O.T) فيبنيتها ويسيرها؟! لقد مرّ عام ثم اثنان ثم ثلاثة ولكي نقضي على اليأس فقد قيل إننا لا نعرف حتى بولونيا في موقعها الاستراتيجي، من المنطقي أن تجد من يأتي لبناء طريقها السيّار (B.O.T) نعني بذلك يصرف لبنائها وتسييرها ويتقاضى الأجر.

وأقول إن الألمان لديهم مصالح كثيرة في شرق أوروبا، فألمانيا لديها شركات وأموال ربما يبنون طريقاً سيّاراً وكما يقال من أجل تقريب صادراتهم وقد صبرت مدة 6 سنوات ولما طال صبرها هذه المدة أصابها اليأس لأن الشريك الأجنبي الذي يأتي للتمويل ثم البناء ثم يقوم بالتسيير ثم يتقاضى أجره هذا كثير، من أجل ذلك حاولوا خلق سلفية داخلية (Une émission obligataire publique) ليس لديهم بترول، فاقترضوا على شكل سلفية لبناء طريقهم السيّار، أما نحن والحمد لله لسنا محتاجين للاقتراض من عند المواطن، إذن أين يكمن الفرق ولماذا ورشات الطريق السيارة بقيت تدور فقط حول الشطر الوسطي من عين الدفلى إلى برج بوعريريج وفي كل عام ينجز جزء يسير؟ لأننا كنا ننتظر مجيء صاحب (BOT) وقد وصلنا إلى قناعة بالألا ننتظر وجود (BOT) وسنبني بأموالنا الخاصة.

ربما اطلعتم على ما ورد في الجرائد اليومية، ما جاء به السيد وزير الأشغال العمومية أنه في الأسابيع الآتية ستخرج إعلانات المناقصات لشركات أجنبية منها من تباشر العمل في الجزء الغربي من عين الدفلى إلى الحدود مع المملكة المغربية ومنها كذلك من تأخذ الجزء الشرقي من برج بوعريريج إلى الحدود مع الجمهورية التونسية، أما فيما يتعلق بالجزء الصعب من المنطقة الجبلية الموجودة ما بين الأخضرية والبويرة فسيتم كذلك.

ليس لدينا عقد يا جماعة الخير، ففي الستينات والسبعينات جئنا بأشياء (Clé en main) مثلاً مصنع، ولا حياء في الدين، الشهامة ليست هكذا، ويقول أحدكم اليوم لا تأت بالأجنبي فنقول الأجنبي يعمل ويأخذ أجره! فليس من المنطوق أننا اكتشفنا خاتم

وهذا ما يجعلني أقول للجماعة المتخوفة هل أنتم قادرين على التكفل بهذا البرنامج؟ وأعني بالسؤال بطريقة غير مباشرة: هل أنتم أعضاء الحكومة حالياً أحسن طاقم لإنجاز هذا البرنامج؟ والسؤال ليس حول البرنامج لأن الشعب يحب البرنامج والذي قرر البرنامج هو رئيس الجمهورية وكلنا نساند رئيس الجمهورية، هذا مثل فريق كرة القدم، قيل هل الطاقم - مع العلم أن أحوال كرة القدم عندنا سيئة - الذي اختير وكون منافسة ألمانيا قادر؟ وقيل ما قيل لو كان فلان أو علان ولماذا لا يختار فلان؟ وهذا شيء طبيعي ومقبول في سنة الحياة، ولكن أقول اطمئنوا على إنجاز البرنامج الخماسي ومثلما تحتم الحال على الكل واطمأن على إنجاز برنامج إنقاذ بومرداس والعاصمة، لماذا؟ قضية تدابير وعندما قلنا لن نمول بالقروض الأجنبية شرحنا لكم ذلك حتى لا تزيد المديونية.

ثانياً: حتى لا نبقي نجري وراء المفاوضات مع البنك الفلاني أو الطرف الآخر.

ثالثاً: نقول بأن البرنامج سينطلق بكل كثافة؛ البارحة طُرح سؤال يقول كيف كنتم تنجزون 20 كلم في السنة من الطريق السيّار، واليوم تقولون سننجز 900 كلم في مدة أربع سنوات!

لقد قلت لنواب المجلس الشعبي الوطني كونوا على يقين عندما نقوم بالحملة الانتخابية لرئاسيات سنة 2009م ستذهبون من الجزائر إلى تبسة عبر الطريق السيّار، وإذا لم تدخلوا المدينة فسوف تكونون على مشارفها بـ 5 أو 10 كلم، لماذا؟ لأن مشروع الطريق السريع، لا حياء في الدين، ولا أنكر المسؤولية التي تقلدتها كرئيس حكومة، كنت في مرحلة سابقة قد أوقفته لأنني لا أحب سياسة الترقيع خصوصاً والبلاد ليست لها أموال، ولماذا نضع 20 سنتيم (2 يورو) لنعمل 500 متر كل عام؟ هذه محطة أولى، المحطة الثانية، الحمد لله منذ سنة 2000م أحسنا بتحسن ونعني بذلك أن الأحوال المالية تحسنت والسيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات واتخذ قرار إكمال الطريق السيّار، لا حياء في الدين هنا كذلك، فكم من سنة ونحن نلف وندور لكي

ريفي (LR) ولكن يلزم على المستفيد أن تكون له قطعة أرض هذا من جهة، أو على الوالي تحديد قطعة أرض ويجمع فيها المستفيدين وعلى الدولة المساعدة والباقي عليهم فهو تقريبا بناء ذاتي. هل 275.000 سكن تعدّ جبلا؟

هذا العام تنطلق 100.000 سكن 175.000 سكن ستنتطلق في السنة المقبلة، ويوجد في برنامج المليون سكن 200.000 سكن ترقيوي، وقد سمعتم أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أصبح بنكا للسكن، هل سمعتم بهذا؟ وستسمعون في الأيام المقبلة أن (La CNEP) ستصبح محركا لصناعة السكنات الترقية، وهاكم أمثلة على ذلك: إن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لن ينتظر الوالي ليقول له لدينا ألف طلب!!

إذن (La CNEP) لديها 15 مديرية جهوية و294 فرعا وهي بمثابة التاجر الذي يبحث عن الزبون وتشجعه وهي من تقوم بالإشهار.

نسمع من حين لآخر في بلد وهي بلدنا الجزائر أحدهم يقول لا تنجز سكنات (I'ADL) في الجنوب، ولا تجعلها خارج مدينة قسنطينة فهم لا يقبلونها، هل كانت هناك مشاورة! أترك قاعدة السوق تعمل عملها! إننا نعرف أناسا يسكنون الأكواخ وفي نفس الوقت يمتلكون شاحنات متوقفة أمام أبوابهم! إذا كان مستعدا فما شأنك أنت معه؟ إذن أولا: تتنحى الإدارة من العلاقة الاقتصادية؟

ثانيا: (La CNEP) هي من تتكفل وتشجع المقاولين المرقين، الأوائل منهم هم (Les EPLF) وحتى لا يبقون كالغربان تطير في السماء نقوم بالتطهير، فإذا كان لديهم في أحوالهم المالية تزييف يقع التطهير وتُعطى لهم الأموال لكن في المقابل يلتزمون ببرنامج عمل محدد.

ثالثا: دور الدولة إذا أرادت المساعدة تساعد في ثمن القرض، مثلا نسبة الفائدة 6% نخفضه إلى 2% من باب المساعدة!

إذن لا تسألوا أو لا تخافوا من برنامج مليون سكن، فإنّ إنتاج الحديد موجود وسيزداد وإذا كان به نقص نستورده، والإسمنت لا نتخوّف منه وإنما نتخوّف من

سليمان أو وجدنا تميمة، نقول لإخواننا من خلال تمثيلكم للشعب بأن الطريق السريع ينجز وبتدابيرنا وهذا خيارنا. زيادة على الطريق، هناك من يقول بأن مليون وحدة سكنية مقرر إنجازها لن تنجز! مرحبا ودون أن ندخل في الجدل أقول وأطمئن الجميع بالأرقام، ففي سنتي 1999 و2003، الجزائر أنجزت 800.000 سكن وحتى لا تشككوا في الأرقام وأنتم تساندون الرئيس وقد سمعتموه عندما ذكرها أثناء الندوة يوم 07 أفريل، آنذاك سعر البرميل كان 10 دولارات، هذا في نهاية 99 بالرغم من أن الإرهاب كان أكثر شراسة خلال سنتي 1999-2001 والحال قد تحسن اليوم فقد أنجزت 800.000 سكن ومن هذا المنطلق أعطيك أرقاما أكثر دقة وقلت هذا بالمجلس الشعبي الوطني في 31 ديسمبر 2004، 344.000 ألف سكن في طور الإنجاز توافقونني إذا ما أصبحت جهات تنجز سكنات في ظرف 8 أشهر وحتى إذا أنجزت في 24 شهرا ما يزال الوقت كافيا لسنة 2009، وسأكمل الكلام على البرنامج الجديد المتكون من التالي:

أولا: موجود 120.000 سكن اجتماعي إيجاري والذي تسميه العامة (OPGI)، 60.000 منه خرجت إعلانات المناقصات الخاصة بها، وأعطيك هنا أرقاما أكثر دقة مما أعطيتها لنواب المجلس الشعبي الوطني وهذا ليس إجحافا في حق السيدات والسادة النواب وإنما فقط كان الوقت كافيا للاجتماع والنظر في تدابير، هناك حصة 120.000 سكن إيجاري منها 50.000 ألف سينطلق إنجازها هذه السنة، و70.000 ستنتطلق في سنة 2006م والسنة الإدارية تقول بأن 120.000 تقسم على خمسة فتعطي تقريبا 25.000 وآخر شرط يكون في سنة 2009م والكل انطلق إنجازها. ثانيا: موجود في البرنامج كذلك 215.000 سكن اجتماعي ترقيوي (LSP) بالعمل مع المستفيدين وكذا الجماعة المستعدة أن تدخل لهذا النمط ومع المقاولين المتوفرين، العمل مستمر لإنجاز العدد المذكور وأبشركم خيرا كذلك أن الانطلاق شامل لسنتي 2005 - 2006 وينتهي كله إن شاء الله.

ويوجد أيضا فيما يخص السكن 275.000 سكن

التي أحترمها وأحييها، قلت التشكيك هذا هو القماش والمعارضة لا بد أن تقول كلمتها، أما هنا بمجلس الأمة لما جئت كنت لا أعتقد أن يراودكم شك في الأرقام التي أعطيتها فيما يتعلق بالبطالة وذلك: أولاً: أننا أقرب لبعضنا البعض.

ثانياً: كتب لنا المكتوب أنني خاطبتكم يوم 08 والسيد رئيس الجمهورية خاطب المنظمة العالمية للشغل يوم 07 في جنيف والخطاب بث في التلفزة ونشر في جرائد الشعب والمجاهد وكذا وكالة الأنباء الجزائرية... الخ.

قلت إذا كانت الأرقام هي نفس الأرقام أي 17,7% من نسبة البطالة فلا أعتقد أنه بقي جدال حولها! ولما نشر ديوان الإحصائيات في نسبة 2000 أن نسبة البطالة 30% لا أحد شكك في الرقم!

ثالثاً: قيل بأن المناصب التي خلقت هي مناصب هشة، وأكرر ما قلته بالمجلس الشعبي الوطني، المناصب ستكون هشة وهشة، هذه هي مرافقة اقتصاد السوق، لا نكذب على بعضنا البعض، البارحة افترقنا بالتقريب على الساعة الثامنة ليلا فكل واحد منا ذهب إلى بيته تناول العشاء وصلّى وربما شاهد جزءاً من الأنباء ثم شاهد قناة أخرى أو قناتين ولعل بعضهم شاهد في بلد قريب منا جغرافياً بيان سياسته العامة كلاماً حول نسبة الإنتاج الداخلي (PNB).

ونحن عندما قلنا 2700 دولار يقال لنا من أين لكم بهذا؟ أما هناك في ذلك البلد فيتكلمون بـ 30.000 دولار للشخص الواحد، ونحن ما زلنا نتكلم عن مناصب الشغل الهشة! هل معنى ذلك أن الدولة أو الحكومة أخطأت عندما جعلت هذه الإجراءات للتشغيل المؤقت، ولو قلتموها ونزلتم إلى المدن لقال لكم البطالون لا يحق لكم المنع فنحن بطالون! وكلامكم عن الاستثمار وقد سمعنا من يقول بأنه قليل.

أولاً: ميزانية التجهيز استثمار؛

ثانياً: عندما نأتي برقم 523 مليار دينار كاستثمار خاص أو نستثمر الشركات فهذا استثمار.

إن يبقى السؤال حول ما الذي يجب تجنيده لقهر البطالة، فمرحبا مرتين، والمعلومة تعطى لبعضنا البعض.

عرقلة أصحاب الريع والإسمنت، وسأروي لكم يا إخوان ما حدث سنة 2004 عندما خرجت الحكومة عن الشركات العمومية للإسمنت، قيل آنذاك إنهم استوردوا مليون طن وأنتم تتذكرون بداية سنة 2004 كم وصل سعر الوحدة من الإسمنت دون علمنا أن الزلزال آت، فخرنا السوق كما يقال وكسرناه، والمصانع تزيد من الإنتاج فماذا تفعل جماعة الريع؟ في مصنع مفتاح قرب العاصمة، رموا فيه قضيباً من حديد صلب لتتوقف الماكينة وفعلاً توقفت مدة 15 يوماً أو شهراً ثم أصلح بعد ذلك والآن اسألوا ماذا وقع في حجرة السود؟ وقع نفس الإشكال!

الرمال قامت قيامته ومع ذلك لا يوجد قانون يمنع استعمال رمال الأودية أو الشواطئ، لكن هذا في إطار ما سمي بالحملة - وهو أمر طبيعي فقط - الدرك الوطني والشرطة والإدارة المحلية والقضاء عندما يصله الملف فيعمل عمله، وهذا يصنف في خانة مكافحة نهب أرض الجزائر؛ سأحكي لكم وإذا أراد أحد منكم أن يحكيها لأحبابه فليحكيها، ما الذي جرى شرق الجزائر العاصمة وفي المكان الذي يسمى (مازيلة)؟ في الصابلات قرب واد الحراش، في وقت مضى، كانت هناك تقريبا حوالي 5000 أو 10.000 حاوية موجودة هناك، فما كان على السلطة المحلية ونحن مقبلون على القمة العربية إلا أن تنزعها من ذلك المكان، وخمنوا ماذا كان تحتها؟ لقد كانت مزروعة بالقنابل!! جعلوا من الحاويات سياجا كالحاجز ومن ورائه ينهبون ويسرقون الرمال، ولكن هذا التصرف انعدم اليوم، إذن فالرمال موجودة ويمكننا حتى صناعتها صناعياً.

إن فبرنامج السكن لا أعتقد أن فيه مدعاة للتخوف، يبقى انشغالنا حول المتابعة ونحن معكم ومسبقاً جزاكم الله خيراً وأنتم موجودن عبر الولايات إذا ما رأيتم أو شاهدتم عرقلة أو حالة انسداد وأخبرتمونا، فتكتب لكم خدمة ومساعدة للشعب والحكومة، ولكن إذا ما دخلنا للعملية بتخوف فهذا مبالغ فيه.

أما قضية العمل ومناصب الشغل والبطالة؛ تركيبة المجلس الشعبي الوطني أوسع أي حتى المعارضة

كلام أخ أو أخت نوعا من التعقيب أو الوقاحة ولكن أرى من الضروري أن أقول لبعضنا البعض بعض الحقائق وأحاول أن أبوح بها وأحسس بها المواطن. تكلمت عن البنوك «فمرحبتان» بالكلام عن البنوك، والنقائص موجودة بها، ولكن يا إخوان؛ لا تجعلوا في ذهن الجزائري أن البنك أو البنوك أصبحت (Filet social) ومورد عطاء فقط، فبهذا نكون قد غلطنا المواطن وغلطنا المستثمر!

البنك يلزمه شروط، واطركني أكتفي بحديث بعض أرباب العمل ولا أقصد بكلامي المنظمات التي نتعامل معها ونحترمها ولكن ما ورد بالصحف من شكوى البعض لم يمنحوني الأرض ولم يعطوني كذا وكذا.. لم يبق إلا أن نزوجه! عندما تذهب إلى البنك لأخذ قرض لابد من ملف والآن هل توجد أمور تعجيزية؟ نعم! وبدون أن أقدم لكم محاضرة عن البنوك وقد صادقتكم على تعديل قانون التجارة، الحد الأقصى الذي سمح به القانون فيما يتعلق بعقد إيجار محل هو 23 شهرا، فلا يستطيع أحد كراء محل لأكثر من 23 شهرا، وعند ذهابك إلى البنك حتى وإن لم تكن لديك ملكية المحل ترهن العقد، إذن البنك منحك قرضا لمدة خمس سنوات بعقد لا يتجاوز 23 شهرا وهذا على سبيل المثال وهذا قد عولج.

ثانيا: للبنوك أموال ولكي تقترض منها قرضا فالقانون ينص على أن مستوى القرض يتماشى مع رأس المال، واطلعوا على رؤوس أموال البنوك إذا كانت كافية، ومعنى ذلك أنه لا بد أن نرفع من رؤوس الأموال.

ثالثا: البنوك وما أدراك ما البنوك الجزائرية وكذلك هناك في بلدنا البنوك الأجنبية والبنوك الخاصة فهل ساهمت بخير؟ كلا، لم تعط خيرا، إذن لا نقوم بخطب لتسميم عقول الشباب؛ البنوك و (l'ANSEJ)، وهذه الأخيرة ألم تأخذ القروض؟ وشبابها ألم يأخذوا القروض؟ اطلعوا على الوثيقة التي بين أيديكم في سنة 2004م قرابة 14 مليار دينار أقرضت للشباب من خلال (l'ANSEJ) و 18 ألف منصب شغل وفرّ لهؤلاء الشباب، إذن من حق الشباب تحقيق الأحلام! في مجال النقل، وإذا كانت رخص النقل بالولاية

الورشات كلها ستفتح مناصب عمل، والاستثمار فيه مناصب عمل وطرق الدعم تعد مناصب عمل.

وبشرى خير من خالكم للمواطنين، برنامج 100 محل للبطالين في كل بلدية وقد اتخذت كل الإجراءات اللازمة لبدئه يوم الإثنين، فمبروك على الجزائريين والجزائريات، 100 محل في كل بلدية للبطالين من سن 18 إلى غاية 50، وللتيسير، ولا أسمى الولاية ربما مقر ولاية ما تحتاج إلى 250 ونجد نفس الولاية فيها بلدية تحتاج 15 محلا فقط، فمثلا ولاية فيها عشرون بلدية فمبروك عليها 2000 محل، يعني 100 في 20 تجد 2000. يبقى عليك كيفية توزيعها للناس، أما ثمن الإيجار فهو ثمن رمزي لأن الدولة لا تسعى إلى الربح بقدر ما تسعى إلى التشجيع.

إذن على المستفيدين أن يعملوا وعندما يستقرون لمدة 03 أو 04 أو 05 سنوات آنذاك يدفعون الكراء الحقيقي!

إذن قلت 100 محل لكل بلدية ولا ننسى أن الجزائر بها 1541 بلدية؛ 150 ألف محل يوفر على الأقل منصب شغل دائمين في كل محل، معناه يكون 300.000 منصب؛ عندما يعمل الإنسان في ملكيته فكم يتطلب من الوقت كي ينجز هذا؟ وهل تؤمنون بأنها ستنجز قبل 2009؟ فهذا ليس بناء ناطحة سحاب! ومعناه ينخفض العدد بـ 300.000 بطل وماذا تكلفنا لو زدنا فيها برنامجا ثانيا أو برنامج 50% زيادة، لأن العملية تأخذ حوالي 60 مليار دينار بشرط أن لا نرمي الدنانير هنا وهناك؛ بل يجب أن توجه، واسمحوا لي أن أقولها بالفرنسية (Nous gérons les sous en bon père de famille)؛ عرّج على بائع المبردات واشتر من شهريتك المقدرة بـ (10 آلاف دينار) 06 آلاف دينار من الحلويات! فرحة الأولاد تكون كبيرة لكونهم صغارا ولكنك لم تحسن تسيير ميزانيتك كرب عائلة ولو جعلت في حساباتك فاتورة الكهرباء أو طلبات صاحبة المنزل عندما ينتهي الحليب أو الدقيق ما اشترت الحلويات! كذلك الحكومة ولكن ليس معناه أب وأم والباقي أولاد! بل هي مسؤوليات، فلا بد من التسيير، وهذا ما يؤدي إلى الكلام عن الشطر الخامس من حديثي، وأستسمحكم من بداية الكلام إذا ما استوجب

أنا شخصيا مهما كان الموقع الذي أوجد فيه سواء من موقع المسؤولية أو كمواطن وليعرف ذلك العام والخاص أنه لو كان ديننا الإسلامي يرضى بعبادة الإنسان بعد الله لكان لي أن أعبد الله ثم بومدين رحمه الله، معنى ذلك لا أحد يحاول التناول علينا في وقت كانت الجزائر في أسمى عزتها ونحن الآن نسعى أن يرجع ذلك المستوى وهذا من جراء الضربات التي أخذناها جميعنا.

عندما جاءنا الأجانب ودرسونا ولم يقولوا لنا بعتم البلاد ولم يتخرج منا من كان ناقص الوطنية، جاء الأجانب وبنوا المصانع وسلموا مفاتيحها لأيدينا ولم تكن خيانة البلاد وجاء أجنب وسيروا ولم تبع البلاد إذن رجائي لدى أصحاب الأسطوانات الإيديولوجية أو الغراميات (Les vieux disques) أن يتركونا!

تجدني أنساق في نفس السياق إلى الحديث عن الأوضاع الاجتماعية، يا إخواني لما أريد الحديث كشخص علي الانتظار حتى تنتهي مسؤوليتي ويوم أريد الحديث كإحساس سياسي فعندي منبر أتكلم منه، فنلبس لون المنبر ونتكلم باسمي وباسم المنبر، وعندما أتكلم باسم مؤسسات الدولة فإنني حامل رسالة ومسؤولية، فالحديث عن الأوضاع الاجتماعية كالفقر، فيوم 7 أبريل سمعتم الرئيس في خطابه يؤكد لنا بأن الفقر قد تقهقر وأذكر لكم كذلك ما قلته بالمجلس الشعبي الوطني فعوض أن تقولوا إن الرقم مذهب أو مزور، إضرابه وضاعفوه وستجدون 2.400.000 فقير، لا أظن بأن هناك بلدا ما لا يوجد بها فقير؛ والكلام عن القدرة الشرائية، هل نريد أن ترسل المؤسسات دخانا أو نرسل طاقات لتحريك آلية الفوضى عند قولنا إن القدرة الشرائية لا تتحرك! هل القدرة الشرائية لم تتحرك؟ ألم تعيشوا أول جانفي 2000م وأكرها 30% زيادة للحد الأدنى للراتب؟ ألم تعيشوا أول جانفي 2004، 25% زيادة في (SMIG)؟ والآن أطرح عليكم سؤالا، من سنة 2000 إلى جانفي 2004م 30 زائد 25 معناه 55% ! هل عرفت البلاد 55% زيادة من نسبة النمو معدل سنة بعد سنة؟ وهل عرفت 55% من التضخم معدل سنة بعد سنة؟ إذن المواطن

فرغ من منحها، ولنفرض أن الولاية الفلانية أخذت 300 حافلة للنقل فما ذنب البنك إذا لم تحصل أنت على رخصة النقل؟ وما ذنب البنك إذا ما كان بحوزته ملف ولكن ليس لديه نصيب المال الذي يساهم به؟ وليس معنى ذلك أنني أدافع عن النقائص الموجودة لدى البنوك، كلا فالبنوك لها نقائص، ونحن لا نقفز هكذا فقط ونترك المواطن يظن أنه بمجرد أن يقع الإجماع على البنوك والبنوك وبعدها البنوك! فالسبت المقبل أو الشهر المقبل من أراد أن يذهب إلى البنك ويأخذ معه قفة فليذهب! كلا، لا لتغليب المواطنين!

وعندما نتحدث عن الإنجازات والبنوك فأين الإطارات؟ إسمحوا لي يا إخوان هناك عرش واحد أنتمي إليه وهو عرش الإطارات، ومن موقع مسؤوليتي، وإذا كان الكل يعاقب الإطارات فلدي مسؤولية معنوية ومؤسسية بأن أدافع عن الإطارات فلا تنسوا يا جماعة الخير إذا بقيت البلاد واقفة فبفضل الإطارات ليس حبا للأموال، فمنهم من قام بالتدريس وفيهم من عمل في البلديات وفي الإدارة وفي القضاء وسلك الأمن وعملوا كل ذلك لأن في قلوبهم الجزائر! ألم نجد كثيرا من الدفعات، المئات بل الآلاف كلهم إطارات قد اغتيلوا على أيادي الإرهاب وفيهم من هاجر؟ ولولاهم ما كانت البلاد واقفة!!

أولا: بودي أن نتحاشى في تحاليلنا خلق الدوامة التي عرفناها في السابق سنة 94 حيث من تتكلم معه عن الاقتصاد يقول لك لا توجد قروض أجنبية فالبلاد أعادت جدولة مديونيتها وأصبح لها نصيب من الأوكسجين ثم انتقل الكلام إلى خسارة الصرف وقد عولج ومر زمن ووصلنا إلى سنة 98 فليل هناك أمور تدخل في الصناعة، مواد تستورد أو الآليات يعني مشينا حتى قطعنا أوراق هذا الكراس التشاؤمي وبقي منه غلافه، هم الإطارات! فالإطارات موجودة، ومنهم ذوو الكفاءة ومنهم من تنقصه التجربة ومنهم من انحرفوا، ولكن لا أقبل أن يقال إن في الجزائر مشكل إطارات، وفي نفس سياق التحليل نرجو من الجماعة التي تقول بعدم وجود الإطارات على الأقل أن تقبل عندما نمشي في إطار تحسين التسيير إلى عقود التسيير في المياه... الخ، ألا تقول إنكم تبيعون البلاد!

وقليلا منا تجد من يدعم الرئيس في التنديد بالإرهاب
وقليلا ما تجد من يدعم الرئيس في مخاطبة
الجزائريين للوثبة المعنوية والذهنية ومواجهة الواقع
والمصالحة الوطنية ليست شعارا.

قال البعض ما هو قصد رئيس الجمهورية عندما
يقول المصالحة الوطنية هي مصالحة الجزائريين مع
الذات؟ سبحان الله، هل الجزائريون كانوا في خصام
مع أنفسهم؟ كلا فالمصالحة الوطنية فيها جزء يهم
الأزمة، طي الصفحة والخروج من عهد الأحقاد،
وإنزال باقي الإرهابيين الموجودين في الجبال
بطريقة سلمية إذا هداهم الله، لأن كل يوم يمر يغال
فيه مدنيون، أو بالقوة، قوة الجمهورية إذا لم يهدهم
الله، فهذا إذن جزء من المصالحة ولا تنتهي هنا ولن
تنتهي غدا الاستفتاء ولا غدا تنفيذ قانون، تتطلب
مسارا وتتطلب تغيير الذهنيات، تتطلب تجنيد الكل،
تتطلب مواكبة المسار الذي نحن سائرون فيه، والذي
اخترناه والذي نسانده كإقتصاد السوق وأشياء من
هذا النوع، وتتطلب شمولية.

في آخر المطاف - السيد الرئيس - وقبل أن أصل
إلى الجريدة الرسمية فقد وصلت إلى نهاية كلامي
وأعني بذلك إذا كانت حصتي ساعتان أو ساعة
وأربعون دقيقة نترك لكم جزءا منها، ومرة أخرى
معذرة إخواني أخواتي إذا كان قد ظهر في كلامي نوع
من الحماسة فليس له أي قصد للشتم أو للمزايدة
لا في الوطنية ولا في روح المسؤولية، جئت مع
إخواني وأخواتي أعضاء الحكومة لمحاورتكم قبل أن
نقدم لكم الحصيلة التي ربما كانت فرصة للدخول
والجلوس معكم، بارك الله فيما تقدمتم به وإن شاء
الله فيما أتينا به وسيكون شيء نافع، شكرا لكم
وتحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة،
والشكر نتوجه به أيضا إلى كافة السيدات والسادة
أعضاء الحكومة لتشريفهم مجلسنا وحضورهم هذا
النقاش الذي استمر لفترة يومين بالصراحة والوضوح
الذي يتسم به العمل البرلماني.

الجزائري له الحق في أن يحلم، ولا بد أن نسعى إلى
حد من الإنصاف لكن لا نزيده تدويخا لأن أم
الإصلاحات هي إصلاح الذهنيات وأرجو من الجميع
أن نساند الرئيس وأن ننساق في خطاب الرئيس
والرئيس مواطن، والرئيس وطني والرئيس من
الضباط الذين حرروا هذه البلاد والرئيس من القادة
الذين سيروا هذه البلاد والرئيس هو من حصل على
نسبة 85% من ثقة الشعب، معناه لا أحد يجادل ويقول
بأن الرئيس يحب أولا يحب هذا الشعب؛ عندما
يخاطب الرئيس ويقول لسنا راضين عما قدم من عمل
ولا بد أن نعمل أكثر!

لذا نكون نحن من يرفع له الراية ونتكلم ونناشد
الناس أن يقدموا مردودا أكثر ونطالب الناس أن
يشاركوا أكثر في التنمية ونطالبهم بالمشاركة في
الحس المدني؛ وبالأمس قال أحد من جماعة الإصلاح
أنظر القمامة! وقبل أن تقول لي ذلك، ومادمت تعرف
هؤلاء الناس قل لهم - حاشاكم وحاشا قدركم -
لا ترموا القمامة من أعلى العمارات وتفعل لي هنا
الديماغوجية! ثم نتكلم عن المردودية ونتكلم عن
الأجور وما معنى إذا ما كنا سلطة تنفيذية أو تشريعية
أو جزءا مهما كان في الحكم، ونقول للمواطن 4200
مليار دينار استثمر جيد ولكن أين آثارها عند
المواطن؟ فهذا حرام وأين تصرف هذه الأموال؟ هل
تصرف في الدانمارك؟ إنها تصرف بالجزائر! وفيما
تصرف؟ إنها تصرف في المستشفيات والمدارس
والطرق وتصرف في المياه وهذه خدمة لمن إذا لم
تكن للمواطن؟ ثم حتى من منطلق الخانة الضيقة، هذا
البرنامج وهذه المناصب التي تخلق ألا يشتغل فيها
المواطن الجزائري؟ أيهما الأفضل، أن نعطي للجزائري
أربعة «صوردي» الخاصة بالشبكة الاجتماعية أو قفة
رمضان وهو ابن شعب بار وآخرنا مهما كان مستواه
رجلا أو امرأة يعد من أهل الشموخ.

إذن هذه هي ثورة الذهنيات التي نحن في حاجة
إليها، هذا هو الدعم الذي لا تحتاجه الحكومة بل
تحتاجه الجزائر، هذا هو الدعم الذي يحتاجه رئيس
الجمهورية، لا يكفي أن ندعم الرئيس أو برنامج الرئيس
من خلال الكلمات الحلوة أو بالمصالحة الوطنية

المواطن من سماع الرأي ويعطي الفرصة كذلك للحكومة لكي تعطي أو تسلط الأضواء على كافة المشاكل التي تواجهها وبهذه الطريقة يعرف المواطن حقيقة ما يجري، فإذن واحدة من الأمور التي نعمل لأجلها لإنجاح تجربتنا الديمقراطية التعددية هي أن نعدد منابر الحوار ونقيم الصلة بيننا وبين المواطن، وفخامة رئيس الجمهورية لم يقصر في هذا الموضوع ولم يترك مناسبة إلا وسعى إلى أن يوضح هذه الجوانب في هذا الموضوع أو ذلك والحكومة اليوم والبرلمان من جهته أيضا يساهم ويُدلي بدلوه في إيجاد الصلة وتوضيح الأمور إلى المواطن.

أعتقد أننا في هذين اليومين حققنا عملا جيدا وأنا شاكر لكل الإخوة الذين تدخلوا وإن تباينت آراؤهم، هذه هي طبيعة العمل البرلماني وأتوجه بالشكر بشكل خاص إلى السيد رئيس الحكومة على الصراحة التي جاء بها ووضح وأعطى الأرقام وبيّن الحقائق، هذا ما نسعى إلى تحقيقه وأيضا وجود السادة أعضاء الحكومة كانت فرصة طيبة بالنسبة لهم لأنهم استمعوا إلى ما قيل هنا وهناك من آراء مؤيدة أو معارضة ولكن بصفة عامة إذا حاولت حوصلة النقاش الذي جرى بهذا المجلس فإن الجميع قد ثمنّ الجهد الذي تبذله الدولة من أجل الرفع من مستوى هذا الشعب.

حمدا لله هذه المرة ونحن نتألم لهذا الواقع، نُكرت ولو عرضا للأسف مجزرة أو عمل إرهابي مشين لم يندد به إلا أن النقاش جرى حول ما يجب عمله أو ما يجب بناؤه؛ حمدا لله أن في وقت من الأوقات عندما كنا نلتقي نتكلم عن عدد الضحايا والكيفية التي تعالج بها هذه القضية، في هذه المنطقة كانت المجازر أكثر وهكذا دواليك، الحمد لله هذه المرحلة تجاوزناها، ولكن من الحين والآخر تحصل أخبار وأحداث غير سعيدة، نحن نتعاطف مع الذين تضرروا ولكننا أيضا نندد بهذه الجرائم البشعة ونقف ونضع يدينا في يدي كل أسلاك الأمن وندعمها لكي تنهي نهائيا هذه الآفة التي نريد أن يوضع لها حد.

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

بطبيعة الحال في بداية هذه الجلسات وعند افتتاح هذه الجلسات الخاصة بمناقشة بيان أو تقديم بيان السياسة العامة هنا السيد رئيس الحكومة والحكومة لأنها استجابت مشكورة وأعطت البرلمان وتحديدًا مجلس الأمة فرصة التقديم والنقاش، فهذه تعتبر خطوة للأمام وفي الاتجاه الصحيح من أجل تكريس الممارسة الديمقراطية وتمكين مؤسسات الجمهورية من أن تؤدي دورها كاملا، وهذه الفرصة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن مؤسساتنا بدأت تتعامل عاديًا مع الممارسة الديمقراطية، والتخوف من بعضنا البعض في هذه الجلسات يمكن القول إننا تجاوزناه ففي النهاية الهدف الذي تسعى إليه الحكومة ويسعى إليه البرلمان هو خدمة الصالح العام ولفت الانتباه إلى جوانب النقص والإشادة بما تحقق من إنجازات إيجابية.

لسنوات كان هاجسنا الأول هو أن نقيم مؤسسات والحمد لله أقمنا المؤسسات ومن سنوات كانت مهمتنا العمل على إنجاز التجربة التعددية، الحمد لله اليوم عندنا مؤسسات تعددية وبطبيعة الحال عندما تكون هنالك مؤسسات تعددية فهذا يعني أن هنالك الرأي والرأي الآخر وهذا في خلال هذين اليومين ما سعينا إلى إبرازه.

عضو مجلس الأمة أو عضو البرلمان بصفة عامة يتحرك ويتصل بالمواطن ويسمع ما يقال له هنا وهناك، بعض المرات يسعى إلى غريبة وتحليل ومحاولة السعي لاستقاء الأرقام والمعطيات الدقيقة وبعض المرات الأخرى ربما يأتي لكي يسمع الجواب من مصادر الخبر وفرصة مناقشة بيان السياسة العامة هي أحسن فرصة تُعطى لعضو البرلمان لكي يطرح الأسئلة ويستمتع للأجوبة.

ربما من الحسنات التي عملنا على تكريسها خلال هذه الفترة هو أننا إذا كنا عملنا على إرساء قواعد المؤسسات وإنجاح سياسة التعددية لأن مهمتنا هو إعطاء المصادقية لمؤسساتنا أو أن نزيدها مصادقية إلى مصداقيتها، وتكون هذه المصادقية متحققة عندما يكون هنالك الرأي والرأي الآخر، والحاكم الأول والأخير هو الشعب لأن من ميزة هذا النقاش أنه يمكن

زميلاتي وزملائي،
أقول حمدا لله، إن بلدنا استعاد الأمن والاستقرار،
أقول حمدا لله إن إمكانياتنا تحسنت ومطلوب منا
جميعا ألا نكتفي بذكر النقائص، مطلوب منا جميعا أن
نعمل على أن نصرف هذه الأموال فيما فيه صالح البلد
وفي صالح المواطن.

أظن أننا جميعا استفدنا في هذه الجلسة، الحكومة
أو الأعضاء أو المواطن من خلال سماعه لما قاله هذا
الطرف أو ذلك، إننا نتمنى خيرا لبلادنا ونقول إن
الجزائر بين هذه الأيادي الأمينة فيجب أن ندعم
توجهها للوصول إلى بر الأمان حيث يزداد بلدنا
استقرارا ويزداد تطورا ونماء وتكريسا للممارسة
الديمقراطية.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم السادة
والسيدات أعضاء الحكومة، شكرا لكم زميلاتي،
زملائي أعضاء مجلس الأمة على كل ما عملتم خلال
هذين اليومين، رفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة
الثامنة ظهرا**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 03 جمادى الثانية 1426هـ
الموافق 09 جويلية 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587